وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحيى فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: العلوم الإنسانية

تطوّر النقود الإسلامية (العملة والمسكوكات) من خلال مصنفات المقريزي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر
تخصص:دراسات في تاريخ وحضارة العصر الوسيط

إعداد:
– نسيمة عفرون
– فضيلة جمعي

إشراف:
أ/د موسى هيصام

السنة الجامعية:
1438–1439هـ/2017–2018م.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحيى فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: العلوم الإنسانية

تطوّر النقود الإسلامية (العملة والمسكوكات) من خلال مصنفات المقريزي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

تخصص: دراسات في تاريخ وحضارة العصر الوسيط

إعداد:
- نسيمة عفرون
- فضيلة جمعي

إشراف:
أ/د موسى هيصام

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الصفة	الجامعة
1-		
2-		
3-		

السنة الجامعية:

1438-1439هـ/2017-2018م.



قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾ ﴾

سورة العلق: الآيات (1-5)

شكر وتقدير

ربّ أوليتني نعما أبوح بشكرها، وكفيتني كل الأمور بأسرها فلأشكرنّك ماحييت، ولأنّ الشكر مفتاح النعمة، وقيد استزادة، فالشكر كلّه لله تعالى على منّه وتوفيقه.

نتقدم بأسمى عبارات التقدير والعرفان للأستاذ الدكتور "موسى هيصام" لتفضّله بالإشراف على هذه المذكرة، كما نعبر له عن عميق الشكر والامتنان، فقد نهلنا من معارفه واستنرنا بعلمه النافع، فكان نعم السّند والمعين في تذليل كل الصعاب التي واجهتنا، من خلال ملاحظاته البنّاءة، وتوجيهاته القيمة التي أفادتنا طوال فترة إنجاز هذه المذكرة، ونسأل الله تعالى أن يديم عليه الصّحة والعافية.

كما لايفوتنا أن نشكر جميع أساتذة قسم التاريخ، وكل الأساتذة الذين تتلمذنا على أيديهم، وثناء كبير لكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

إهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقّهما، ولا يمكن للأرقام أن تحصي فضلهما، والديّ العزيزين أدامهما الله لي وأطال عمرهما.

إلى إخوتي وأخواتي وكلّ العائلة الكريمة.

إلى رفيقة دربي وتوأم روحي كريمة.

إلى كلّ من علّمني حرفا وأنار بعلمه عقلي أساتذتي الكرام.

وإلى كلّ من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكّرتي.

أهدي ثمرة جهدي هذا.

نسيمة

إهداء

إلى شفيعي وأنيسي في ديني ودنياي محمد صلى الله عليه وسلم

إلى منبع الحنان والرحمة والحياة، إلى من أرشداني إلى طريق الخير والفلاح وربّياني أحسن تربية ملؤها التّقوى والصلاح والديّ الكريمين أطال الله عمرهما.

إلى من أرى نفسي حين أراهم، ويطيب لي حينذاك لقياهم، كلّما أتذكرهم تسعد بذكراهم روحي وتتملاهم، إخوتي وأخواتي أبقاهم الله ذخرا لي في هذه الحياة.

إلى صديقتي التي شاركتني في إنجاز هذا العمل نسيمة.

وإلى كلّ صديقاتي اللّواتي رافقنني في مشواري الدراسي.

أهدي ثمرة جهدي هذا.

فضيلة

قـائـمـة المختـصـرات:

العبارة	الرمز
الميلادي	م
الهجري	هـ
المجلد	مج
العدد	ع
الطبعة	ط
الصفحة	ص
الجزء	ج
ترجمة	تر
تحقيق	تح
دون طبعة	د ط
دون تاريخ النشر	د ت
دون بلد النشر	د ب
دون دار نشر	د د
توفي	ت

المـــقـــدمـــة

مقدمة:

تمثل المسكوكات واحدة من الوسائل التي استخدمها الإنسان في تنشيط المجال الاقتصادي في شقّه البشري، فقد شهدت تطوّرات عدّة عبر التاريخ من حضارة لأخرى، والعرب كغيرهم من الشعوب تعاملوا بأساليب التبادل المختلفة، حتى توصّلوا إلى مرحلة التعامل بالنقد، متّخذين النميات الأجنبية والعملة المحلية العربية أساسا للمبادلات التجارية، إلى غاية تأسيس الدولة الإسلامية التي حافظت في بداياتها على النظام النقدي السائد آنذاك، ثمّ ما لبثت أن بدأت المظاهر الإسلامية تظهر تدريجيا على تلك العملات الأجنبية، إلى أن انفرد المسلمون بنقد خاص بهم، متحرّرين بذلك من كلّ أشكال التبعية لغيرهم.

من هذا المنطلق وقع اختيارنا على موضوع تطوّر النقود الإسلامية، والذي عملنا على دراسته من خلال مصنّفات المؤرّخ المقريزي.

أسباب اختيار الموضوع:

اعتبارا لتخصّصنا واهتمامنا الكبير بدراسة مختلف الأحداث والظواهر التي عرفها التاريخ الإسلامي، وقع اختيارنا على هذا الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية، فالأسباب الذّاتية تمثّلت في ميولنا لتاريخ المشرق الإسلامي عامة، والمصادر التاريخية الإسلامية على اختلاف أنواعها وأشكالها خاصّة، أمّا الأسباب الموضوعية فتكمن في:

- رغبتنا في التعرّف على تاريخ النّقود وتطوّرها منذ تأسيس الدّولة الإسلامية.
- قيمة الموضوع العلمية وأهمّيته التاريخية.
- الابتعاد عن المواضيع السياسية التي أسهب المؤرّخون في دراستها ورفع اللّبس عن الكثير من قضاياها.

أهمّية الدّراسة:

يكتسي موضوع النّقود الإسلامية أهمّية كبيرة، باعتبارها مصادر وثائقية في التاريخ الإسلامي ومرآة صادقة لأهمّ أحداثه، خاصّة إذا درست النّقود بالاعتماد على المصادر كما هو الحال بالنّسبة لمجال دراستنا، والذي اعتمدنا فيه على مصنّفات المقريزي كقاعدة أساسية لتتبّع تطوّر النّقود الإسلامية، وتكمن أهمّية هذه الدّراسة في:

- التعرّف على النّقود التي كانت متداولة في بلاد العرب قبل الإسلام.
- معرفة مدى اهتمام النّبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين وباقي الدّول من بعده بتطوير السكّة الإسلامية وضبط وزنها ومقدارها الشرعي.

- الوقوف على مراحل تعريب النّقد الإسلامي.
- تأثير تدهور العملة الإسلامية على المجالات المختلفة.

إشكالية الدّراسة:

بناء على ما سبق ذكره صغنا الإشكالية التالية: ما مدى تطوّر النّقد الإسلامي عبر التاريخ من خلال مصنّفات المقريزي المسكوكاتية ؟ وللإجابة عنها طرحنا تساؤلات التالية:

- ما المقصود بالسكّة ؟
- ما أهمّية العملة العربية والإسلامية كمصدر من مصادر التاريخ الإسلامي ؟
- ما السكّة المتداولة في بلاد العرب قبل الإسلام ؟
- كيف كانت السكّة في صدر الإسلام ؟
- ما مدى تأثير تدهور العملة المصرية على الأوضاع العامّة بمصر على عهد المقريزي ؟

الدّراسات السابقة:

لقد وقفنا على جموعة من المراجع المتخصّصة، والتي لها علاقة مباشرة بموضوعنا:

- كتاب النّقود الإسلامية وأهميتها في دراسة التاريخ والآثار والحضارة الإسلامية، للدّكتور عاطف منصور محمد رمضان، القاهرة، مصر، 1429هـ/2008م، وهو موسوعة تاريخية في النّقود الإسلامية تناول فيها المسكوكات المتداولة في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام وبعده.
- كتاب تطوّر النّقود العربية الإسلامية، للدّكتور محمد الباقر الحسيني، العراق 1430هـ/1996م، وهو عرض تاريخي لنشأة النّقود وتطوّرها عبر الزّمن.

المنهج المتّبع في البحث:

تقتضي الدّراسة العلمية من كل باحث الإلمام بالمنهج المتّبع، ولدراسة موضوعنا هذا، اعتمدنا على المنهج التاريخي نظرا لطبيعة الموضوع الذي يتطلّب منّا تتبّع مراحل تطوّر النّقد الإسلامي تاريخيا، كما استعنا بالمنهج الوصفي الذي عكس لنا صورة العملات والمسكوكات الإسلامية، فمن خلاله استطعنا وصف المسكوكة وما حملته على وجهيها من رموز ونقوش وعبارات، ومعرفة مختلف دلالاتها.

خطّة البحث:

بعد اطّلاعنا على المادّة العلمية التي احتوتها مصنّفات المقريزي، وللإجابة على التساؤلات المطروحة، ارتأينا تقسيم عملنا هذا إلى مقدّمة ومدخل وثلاثة مباحث، وكل مبحث إلى عناصر، وانتهينا إلى خاتمة ومجموعة من الملاحق.

المقدّمة: ضمناها تمهيدا لموضوع البحث، أسباب اختيار الموضوع، وأهمّية الدّراسة، والمنهج الذي اتّبعناه، والصّعوبات التي واجهتنا.

المدخل: تطرّقنا فيه إلى تعريف السكّة من خلال مجموعة من المصادر، وكذا أنواعها، وأهمّية دراستها.

المبحث الأول: جاء تحت عنوان "التعريف بالمقريزي وكتاباته"، وقد ضمّناه ثلاثة عناصر أوّلها التعريف بالمقريزي من حيث (اسمه ونسبه، مولده ونشأته، وظائفه ووفاته،حياته العلمية)، ثمّ مؤلّفاته والتي قسّمناها إلى (مصنّفات تاريخية، ومصنّفات علمية، وأخرى اقتصادية واجتماعية) أمّا العنصر الثالث فجاء بعنوان "المقريزي مصلحا اقتصاديا".

المبحث الثاني: خصّصناه لدراسة "المسكوكات الإسلامية من خلال مصنّفات المقريزي"، وقسّمناه إلى ثلاثة عناصر وهي: نقود العرب قبل الإسلام، النّقود على عهد النّبوة والخلافة الرّاشدة، وأخيرا تناولنا نقود الخلافة الأموية والعبّاسية.

المبحث الثالث: عنونّاه "بتأثير المسكوكات على الأوضاع العامّة –المسكوكات المصرية أنموذجا–"، واحتوى هذا المبحث على عنصرين: الأول النّقود المصرية، والثاني تأثيراتها على الأوضاع العامّة.

وخلصنا إلى خاتمة ضمّناها مجموعة من الاستنتاجات المستخلصة من الدّراسة.

تقييم المصادر والمراجع:

لما كان موضوع الدّراسة هو تطوّر النّقود الإسلامية من خلال مصنّفات المقريزي، فإنّ اعتمادنا الأكبر استند على مؤلّفاته، خاصّة منها المسكوكاتية، فمصنّفه "شذور العقود في ذكر النّقود" يعتبر من أهمّ المصادر التي نجحت في عرض تاريخ السكّة الإسلامية، وقد استفدنا منه بشكل كبير في تتبّع مراحل تطوّر النّقد الإسلامي، ومعرفة أهم التغييرات والتعديلات التي كانت تطرأ عليه في كل مرحلة، بالإضافة إلى مؤلّفه "إغاثة الأمّة بكشف الغمّة"، وهو مؤلّف اقتصادي تعرّض فيه المقريزي للأزمات الاقتصادية التي حلّت بمصر زمن حكم دولة المماليك، مع ذكر أسبابها واقتراح الحلول، وعلى هذين المصدرين تمّ بناء مباحث الدّراسة.

– كتب التراجم: مثل كتاب "سير أعلام النّبلاء" للذّهبي، وكتاب "الأعلام" للزركلي وهي مصادر استفدنا منها في ترجمة الشخصيات العارضة في البحث.

ومن المراجع التي اعتمدنا عليها في هذه الدّراسة:

– مصنّف " النّقود العربية وعلم النميات" للأب أنستاس ماري الكرملي، والذي اشتمل على أقوال بعض الكتاب العرب ومؤلّفاتهم ورسائلهم، جمعها المؤلّف في شكل كتاب حول النّقود قبل وبعد الإسلام.

– ومصنّف "المسكوكات وكتابة التاريخ" لمؤلّفه ناهض عبد الرزاق، تطرّق فيه لنشأة النّقود، وتحدّث عن المسكوكات التي كانت متداولة في الدّولة الأموية والعبّاسية.

الصعوبات:

لاشكّ في أنّ كلّ بحث جاد يطرح العديد من الصّعاب، وهنا تكمن متعة البحث خاصّة في كيفية التغلّب عليها.

وخلال فترة دراستنا للموضوع واجهتنا صعوبات عديدة من بينها:

– قلّة المصادر التي تطرّقت إلى موضوع النّقود الإسلامية باستثناء بعض المؤرّخين مثل البلاذري والمقريزي وبن خلدون ، غير أنّهم تناولوه في شكل نبذة عرضية، أو فصول خاصّة، فيما عدى المقريزي الذي خصّص لها كتيبا مستقلا، وهو عبارة عن مخطوط "شذور العقود في ذكر النّقود".

– تكرّر نفس المادّة العلمية في أغلب المصادر والمراجع وهو ما صعّب علينا عملية ترتيبها، واختيار الأنسب والملائم منها لفائدة موضوع الدّراسة.

– قلّة الوقت المخصّص للبحث (سداسي واحد فقط) جمعنا فيه بين إعداد المذكّرة وحضور الملتقيات والتربّص.

ولكن توكّلنا على المولى عزّ وجل، وإرادتنا في النّجاح، وتشجيع أستاذنا المشرف على الجدّ والمثابرة في العمل، جعلنا نتخطّى الكثير من الصّعوبات، ونتمنى من لجنة المناقشة الموقّرة أن تأخذ هذه التبريرات بعين الاعتبار، فالكمال لله وحده، ونذكّر بمقولة عماد الدّين الأصفهاني: "إنّي رأيت أنّه لا يكتب أحد كتابا في يومه، إلّا قال في غده لو غيّر هذا لكان أحسن، ولو زيّد هذا كان يستحسن، ولو قدّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النّقص على جملة البشر".

وفي الأخير ندعو الله أن يوفّقنا لبلوغ ما توخيناه من غايات، ونفع النّاس بقدر ما ننوي لهم من خيرات، وحمل سوانا على إتمام ما أهملنا، أو إصلاح ما فيه أخطأنا، والحمد لله أولا وأخيرا.

المـدخـل

مدخل:

قضى الإنسان فترة من الزّمن يتعامل في شؤون التجارة بالمقايضة[1]، والتي تتم باستبدال سلعة بسلعة أخرى[2]، غير أنّ الصعوبات التي كانت تعترض النّاس حينها، جعلتهم يفكّرون في وسيلة أخرى، تسهّل عليهم عملية التّبادل، فاهتدوا بذلك إلى النقود، هذه الأخيرة تطوّرت عبر التاريخ لتصبح أساس كلّ المعاملات والمبادلات التجارية[3].

أ – تعريف النقود (العملة والمسكوكات):

أطلق على النقود، اصطلاحات عدّة النقود والعملات والنميات والمسكوكات، والتي يراد بها ما يتعامل به البشر في مختلف نشاطاتهم، من دنانير ذهبية، ودراهم فضّية، أو فلوس نحاسية، وقد أوردت الكتب والمصادر الكثير من التعريفات نذكر من بينها: تعريف الماوردي للسّكة بأنّها الحديدة التي تطبع عليها الدراهم، ولذلك سميت الدّراهم المضروبة سكّة[4].

وجاء في لسان العرب لابن منظور أنّ السكّة هي حديدة كتب عليها تضرب وفقها الدّراهم، وهي المنقوشة، ويراد بالسّكة الدينار والدّرهم المضروبين، وسمّي كل واحد منهما سكّة، لأنه طبع بالحديدة المعلّمة له[5].

أمّا بن خلدون فيقول في مقدّمته أنّ السكّة هي الختم على الدّنانير والدّراهم المتعامل بها بين النّاس بطابع حديد، ينقش فيه صور أو كلمات مقلوبة، ويضرب بها على الدّينار أو الدّرهم فتخرج رسوم بتلك النّقوش عليها ظاهرة مستقيمة[6]، غير أنّ المعنى الشائع لكلمة السكّة، فيطلق على النّقود التي تضرب في دور السكّ، والتي أصبحت وسيلة التّعامل الرئيسية[7].

---

[1] - من القيض، أي المثل أو العوض، يقال هما القيضان، أي كلّ واحد منهما عوض الآخر، ومعناها بيع عين بعين، أي سلعة بسلعة دون نقد، أنظر: محمد عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط1413هـ/1993م، ص553.

[2] – فيكتور مورجان، تاريخ النقود، تر نور الدّين خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1413هـ/1993م، ص12.

[3] – محمد الباقر الحسيني، تطوّر النّقود العربية الإسلامية، دار الجاحظ، بغداد، العراق، ط1430هـ/1996م، ص8.

[4] – أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تح سمير مصطفى، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1428هـ/2008م، ص115.

[5]– أبو الفضل جمال الدّين محمد بن منظور، لسان العرب، مج10، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، دت، ص440.

[6] – عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، تح سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، 1421هـ/2001م، ص322.

[7] – الحسيني، المرجع السابق، ص13.

والنّقود في اللغة مشتقة من النّقد، والنّقد والتّنقاد تمييز الدّراهم، وإخراج الزّيف منها، نقول نقدت له الدّراهم أي أعطيته، فانتقدها أي قبضها[1].

أمّا اصطلاحا فهي المؤسّسة الاجتماعية التي تقدّم للإنسان منافع عظيمة من خلال تسييرها الكفء لتبادل السلع والخدمات، واستخدام النّقود كوسيط يؤدي إلى تخفيض نفقات التبادل إلى حد بعيد، وتعرّف النقود أيضا بأنّها وحدات معدنية سواء كانت ذهبية أو فضّية أو نحاسية، وبناءا على الأصل المعدني سمّيت دنانير أو دراهم أو فلوس، والعملة ما يعطاه الأجير أجر عمله[2].

والعلم الذي يهتم بدراستها وتحديد قيمتها يسمى بعلم النميات، وهو يعنى بدراسة النّقود دراسة علمية وتتبّع تطوّرها التاريخي بأشكالها المختلفة[3].

ب – أنواع النّقود:

للنّقود المعدنية ثلاثة أنواع كلّ نوع يضرب من مادة مختلفة عن الأخرى وتشمل هذه الأنواع: الدينار، والدّرهم، والفلس.

أوّلا: الدّرهم: في اللغة اسم لما ضرب من الفضّة على شكل مخصوص وهي وحدة نقدية من مسكوكات الفضّة معلومة الوزن، وأصل الدّرهم كلمة أعجمية عرّبت عن اليونانية[4]، وقد ورد ذكر هذه الكلمة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾[5].

ثانيا: الدينار: من الكلمة اليونانية اللّاتينية دينايوس، وهو اسم وحدة من وحدات العملة الذّهبية التي كانت متداولة في الإسلام[6]، وجاء في قاموس المصطلحات الاقتصادية أنّ الدينار لفظ فارسي معرّب، والجمع دنانير، وهو نقد ذهبي مدوّر، اختلفت موازينه وجودته وقيمته ونسبة الذّهب فيه باختلاف الزمان والمكان، والدينار شرعا: اسم لمثقال من الذّهب المضروب[7].

---

[1] – ابن منظور، المصدر السابق، مج3، ص425.

[2] – إسحاق محمد رباح، تطوّر النقود الإسلامية حتى نهاية عهد الخلافة العبّاسية، دار كنوز المعرفة، عمان، دط، 1428هـ/2008م، ص19.

[3] – نفسه، ص19.

[4] – علي جمعة، المكاييل والموازين الشرعية، دار الرسالة، القاهرة، مصر، ط2، 1430هـ/2009م، ص9.

[5] – سورة يوسف، الآية 20.

[6] – موسى الحسيني المازندراني، تاريخ النّقود الإسلامية، دار العلوم، بيروت، لبنان، ط3، 1408هـ/1987م، ص ص 4،5.

[7] – عمارة، المرجع السابق، ص225.

ثالثا: الفلس: لغة هو تلك القشرة عل ظهر السمكة[1] جمعه فلوس، وهي كل ما يتعامل به الناس من النّقود الزهيدة القيمة، الرّخيصة المعدن[2]، والفلس عملة نحاسية كانت تقدّر بسدس الدّرهم[3].

أهمية دراسة المسكوكات:

تمثّل النميات على اختلاف أنواعها ومعادنها وأوزانها، مصادر حيّة لدراسة التاريخ الإسلامي ولأنّها أكثر بقاء من الشعوب والأماكن التي عمّرتها وسكنت بها، فهي تستطيع أن تعيد لمخيّلتنا صور حيّة لدول وحضارات اندثرت منذ زمن بعيد، من خلال ما تحمله على وجهيها من نقوش وزخارف وكتابات.

تعكس النّقود في كثير من الأحيان جميع أحوال الدّولة التي سكّتها من حيث دلالتها على الأحوال السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، والدينية وحتى الإعلامية[4].

أمّا دلالة النّقود على الأحوال السياسية، فهي تمثل إحدى شارات الحكم والسلطان التي حرص الخلفاء والملوك على اتّخاذها بعد اعتلائهم الحكم، فكان على الخليفة أن يقوم بعدة أمور رئيسية للإعلان عن توليه الحكم، أوّلها ضرب السكّة وتسجيل اسمه عليها[5]، وتعتبر المسكوكات وسيلة تخاطب بين الخليفة والرّعية، يعلن من خلالها عن مبادئ حكمه ويسجّل عليها أهم الأحداث التي تشهدها دولته، وتتجلّى أهمّية النّقود الإسلامية فيما سجّل عليها من أسماء الخلفاء والحكام والملوك والأمراء والولاة، كما يساعد تصنيف هذه النّقود على دراسة الأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي وضبط تواريخ حكمها، كما تمكّننا من معرفة مدى امتداد نفوذ كل حاكم من خلال معرفة مدن ضربها، وعادة ما تفصح المسكوكات عن دلالات عدّة عن هويّة الأمّة التي قامت بسكّها، وتفسّر العديد من جوانبها الحضارية[6].

وتعدّ النّقود الإسلامية سجلّا حافلا للكنى والألقاب، فقد سجّل الحكام وبعض معاونيهم أسماءهم وألقابهم على النّقود التي قاموا بسكّها، وكثير من هذه الألقاب لم تذكره المصادر التاريخية،

---

[1] – جمعة، المرجع السابق، ص16.

[2] – عمارة، المرجع السابق، ص437.

[3] – جمعة، نفسه، ص16.

[4] – رباح، المرجع السابق، ص7.

[5] – عاطف منصور محمد رمضان، النقود الإسلامية وأهميتها في دراسة التاريخ والآثار والحضارة الإسلامية، دار زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط1429هـ/2008م، ص19.

[6] – محمد العناسوة، المسكوكات مصادر وثائقية للمعلومات في التاريخ الإسلامي"دراسة تحليلية للعملات الأندلسية والفاطمية والمرابطية والموحدية في المغرب العربي، مج34، دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية، الأردن، ع1437،1هـ/2016م، ص158.

لذلك كانت النّقود هي الدّليل المادّي الوحيد على تلقّب الحكّام بهذه النّعوت، إضافة إلى أنّها تثبت عقيدة الحاكم ومذهبه الدّيني[1].

كما تعتبر النّقود وثائق ذات أهمية بالغة في تثبيت أو نقض الكثير من الأخبار والحقائق التي وصلت إلينا عن طريق المدوّنات التاريخية المختلفة، لأنّ كثيرا من الوقائع التاريخية جاءت مخالفة للواقع[2].

أمّا من النّاحية الاقتصادية فقد حظيت النّقود باهتمام الحكام والدّول باعتبارها المقياس الحقيقي لقوّة الدّولة، فهي تعطي انعكاسا لما يصيب النّظام الاقتصادي من قوة أو ضعف، فالدّول التي تمتلك نظاما اقتصاديا قويّا وثابتا تضرب نقودا جيّدة العيار، وعلى وزن ثابت، وتلقى رواجا تجاريا كبيرا.

أمّا الدّول ذات النّظام الاقتصادي المضطرب والضّعيف فإنّ نقودها تعكس هذا الاضطراب، من خلال نقص عيارها، وانخفاض وزنها على العيار المقرّر، وتفقد هذه النّقود قبولها التّجاري، ويرفض النّاس التّعامل بها، ولا تجد الرّواج اللّازم في المعاملات الدّاخلية أو الخارجية[3]، كما لعبت النّقود دورا مهما في الحياة الاقتصادية وذلك لاتّصالها بجوانب مهمة في الشريعة الإسلامية من حيث المعاملات والمبادلات، والصداق والدّيات والوقف والزّكاة وغيرها[4]، لذلك سعى الحكّام إلى ضبط وزنها وسكّها على عيار جيّد لتقوم بدورها الشرعي في أداء الزكاة وسائر المعاملات[5].

أمّا من النّاحية الاجتماعية فقد لعبت النّقود دورا مهما في التعبير عن مظاهر الحياة الاجتماعية في العصر الإسلامي، باعتبارها أداة إعلاميّة، فعن طريقها تعلن الأخبار المهمّة، والأحداث العظيمة التي تشهدها البلاد، وكانت النّقود تسكّ تخليدا للعديد من المناسبات، مثل الزّواج، والمصاهرة، وحالات المرض والوفاة، والمناسبات الدّينية كالأعياد والاحتفال بشهر رمضان المعظّم، كما استخدمت النّقود كوسيلة لنشر المبادئ الدينية والأخلاقية، كحثّ النّاس على التّكافل الاجتماعي، وأداء الزكاة، والإنفاق في سبيل الله[6].

---

[1] – عاطف، المرجع السابق، ص19.

[2] – رباح، المرجع السابق، ص7.

[3] – جواد كاظم منشد نصر الله، الإمام علي وتعريب النّقود في الإسلام "دراسة النّظام النّقدي في القرن الأوّل من الدّولة الإسلامية"، جامعة البصرة، كلية الآداب، قسم التاريخ، العراق، ع2، 1434هـ/2013م، ص251.

[4] – العناسوة، المرجع السابق، ص158.

[5] – عاطف، نفسه، ص21.

[6] – نفسه، ص21.

ولم تقتصر دلالات النّقود على الجوانب السابقة فحسب، بل تعدّت ذلك لتشمل الجانب الفكري والإعلامي، حيث تمّ استخدامها كوسيلة سياسية أو إعلامية أو دعائية، لغرض الحرب النّفسية، أو التّمهيد لنشر اتّجاه سياسي معيّن[1].

ومن بين الدّلالات الأخرى المهمّة للنّقود والتي يمكن اعتبارها مظهرا من مظاهر تطوّر أنواع الفنون بكلّ أشكالها وخاصّة التشكيلية منها، وذلك لما تحمله من رسومات ونقوش وخطوط وإشارات وعلامات، أبرزت من خلالها الخصائص الفنّية المميّزة في جوانبها المتعدّدة[2].

ممّا سبق يظهر لنا الدّور الذي لعبته النّقود في تسليط الضوء على الكثير من الأحداث التاريخية المهمّة.

وعلى الرّغم من أهميّة النّقود في التاريخ الإسلامي إلّا أنّ المصادر والمراجع التي تناولت هذا الموضوع لم تكن متخصّصة بل جاءت محصورة ضمن المؤلّفات الدّينية، لارتباط هذا الموضوع بالأحكام الشرعية، مثل المؤلّفات التي تناولت الخراج والزّكاة وغيرها[3].

وعموما نجد قلة من المؤلّفات التي تناولت موضوع النّقود بشكل مفصّل، باستثناء بعض المؤرّخين الذين نجحوا في عرض تاريخ السّكة الإسلامية، مثل المقريزي في مؤلّفه "شذور العقود في ذكر النّقود" حيث أسهم فيه بنصيب وافر من التاريخ الاقتصادي وعلم النميات، وقد جاء فيه استعراض لتاريخ النّقود قبل الإسلام وبعده، إذ تناول فيه مبادئ اقتصادية لم تفقد قيمتها حتى اليوم، حيث أكّد اختفاء السّكّة الجيّدة من الذّهب والفضّة أمام السكّة الرّديئة من الفلوس التي حلّت محلّ الذّهب والفضّة[4].

ممّا سبق يظهر لنا أنّ المسكوكات باختلاف أنواعها، تعدّ مصادر مهمّة في التاريخ الإسلامي، لا يمكن إغفال دلالاتها، فمن خلال ما تحمله على وجهيها من رسوم ونقوش وعبارات، تعكس الأحداث التي عاشتها الدّولة، وتقدّم للباحث مادّة تاريخية يصعب الطعن فيها، لأنّها الأكثر مصداقية على الأحداث القديمة التي تعرّضت للكثير من المغالطات التاريخية.

وعلى أساس مؤلّفات المقريزي المسكوكاتية تمّ بناء عناصر هذه المذكّرة.

---

[1] – رباح، المرجع السابق، ص8.

[2] – نفسه، ص8.

[3] – نفسه، ص9.

[4] – إبراهيم القاسم رحاحلة، النّقود ودور الضرب في الإسلام في القرنين الأوّلين 132–365هـ/794–975م، مكتبة مدبولى، القاهرة، مصر، ط1420هـ/1999م، ص11.

المبحث الأول:

التعريف بالمقريزي وكتاباته.

أولا: التعريف بالمقريزي.

ثانيا: مؤلفاته.

ثالثا: المقريزي مصلحا اقتصاديا.

المقريزي واحد من أعلام الكتابة التاريخية الإسلامية في فترة العصور الوسطى، له آراؤه ورؤيته ومنهجه في دراسة التراث، الذي كان وسيظلّ مصدرا مهما يستعين به الدّارسون والباحثون، فهو من خيرة المؤرخين المسلمين، خاصة بمصر إبان فترة المماليك، إذ بلغ بعلمه منزلة ومكانة مميزة.

أولا: التعريف بالمقريزي:

1/- نشأته و حياته:

أ-اسمه ونسبه:

هو تقي الدّين أبو العبّاس أحمد[1]، بن علي بن عبد القادر بن محمد[2]، بن إبراهيم بن محمد بن تميم بن عبد الصمد بن أبي الحسن بن عبد الصمد بن تميم التقي أبو العبّاس بن العلاء بن المحيوي الحسيني العبيدي القاهري[3]، يلقب بتقي الدّين ويعرف بالمقريزي ويكنى بأبي العبّاس، هو العالم والأديب والمحدث والمحتسب[4]، المقريزي الأصل نسبة إلى حارة المقارزة في بعلبك[5] ببلاد الشام[6].

ب – مولده ونشأته:

ولد تقي الدّين المقريزي في القاهرة عام 766هـ/1365م[7]، في حارة برجوان[8]،وهي أعظم حارات القاهرة حيوية، والمقصود بالحارة في المصطلح المصري الفندق أو الخان أو الوكالة[9].

---

[1]- تقي الدّين المقريزي ، الأوزان و الأكيال الشرعية، تح سلطان بن هليل بن عيد المسمار، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط 1428هـ/2007م، ص11.

[2]- شمس الدّين محمد السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج2، دار الجيل ، بيروت ،لبنان، دط، دت، ص21.

[3]- تقي الدّين المقريزي، رسائل المقريزي، تح رمضان البدري وأحمد مصطفى قاسم، دار الحديث، القاهرة ، مصر، ط1419هـ/1998م، ص3.

[4]- تقي الدّين المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تح كرم حلمي فرحات، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، ط 1428هـ/2007م ،ص10.

[5]- مدينة قديمة بينها وبين دمشق ثلاثة أيام وقيل اثني عشر فرسخا من جهة الساحل تحتوي على أبنية وآثار وقصور،أنظر: أبو عبد الله ياقوت الحموي، معجم البلدان ، ج1، دار صادر، بيروت، لبنان،1397هـ/1977م، ص453.

[6]- تقي الدّين المقريزي، درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة،ج1، تح محمود الجليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، دط،1423هـ/2002م، ص13.

[7]- خير الدّين الزركلي، الأعلام، ج1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط15، دت، ص177.

[8]- حارة برجوان نسبة إلى أبي الفتوح برجوان خادم العزيز الفاطمي، ومدير دولته، قتله الحاكم بأمر الله الفاطمي، أنظر: محمد كمال الدّين عز الدين، المقريزي مؤرخا، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1410هـ/1990م، ص25.

[9]- المقريزي، إغاثة الأمة، ص9.

نشأ بالقاهرة نشأة حسنة، حفظ القرآن[1]، وعاش في بيئة حضارية لها طابعها الذي يختلف كثيرا عن بيئة أجداده ببعلبك[2]، في كنف أسرة عرفت بانشغالها بالعلم في القاهرة وبعلبك ودمشق[3]، تفقه على المذهب الحنفي وهو مذهب جده العلامة شمس الدّين محمد الصائغ الحنفي (ت776هـ)، ثمّ تحوّل شافعيا بعد مدّة طويلة[4]، اشتغل بالقاهرة بتحصيل العلوم التي كانت معروفة في عصره ولقي كبار العلماء وجالس الأئمة[5]، فكان يعتزّ دائما ويفتخر بأنّه ولد من جنبات القاهرة[6].

ج- وظائفه:

عيّن المقريزي مرارا في وظائف الوعظ وقراءة الحديث بالمساجد الجامعة،كما ولّي الحسبة[7] بالقاهرة وهي من وظائف القضاء الهامة، وولّي الخطابة بجامع عمرو بن العاص وبمدرسة السلطان حسن والإمامة بجامع الحاكم الفاطمي[8].

كما ولّي الحسبة في القاهرة في عهد السلطان برقوق وابنه فرج بن برقوق، فاختلط بمختلف طبقات المجتمع لا سيما أرباب الأسواق والمتاجر وأصحاب المهن والصنائع، ذلك أنّ وظيفة المحتسب كانت تشمل: النّظر في الأسعار الجارية، وأحوال النّقد، وضبط الموازين، والمكاييل، والمقاييس، ومراقبة نظافة الشوارع، وتنظيم حركة المرور بها مع الإشراف على المدارس والمدرسين والطلاب[9].

---

[1]- السخاوي، المصدر السابق ،ص21.

[2]- المقريزي، إغاثة الأمة، ص10.

[3]- تقي الدّين المقريزي، إمتاع الأسماع بما للرسول من الأنباء الأموال والحفدة والمتاع، ج1، تح محمد جميل غازي، دد، دط، ص8.

[4]- المقريزي، الأوزان و الأكيال، ص14.

[5]- تقي الدّين المقريزي، تجريد التوحيد، تح ياسين بن علي بن سالم الحوشبي العدني، دار عمر بن الخطاب، القاهرة، مصر، ط1428هـ/ 2007م، ص6.

[6]- أبو عبد الله محمد بن منصر المروزي، مختصر قيام الليل، دار الطحاوي للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط1408هـ/1988م، ص15.

[7]- هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأنّها في المجال الاقتصادي تعني الإشراف على المعاملات الاقتصادية، وهي وضيفة إسلامية وجدت منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ثمّ تطورت لتواكب تطور الحياة الاقتصادية، أنظر: علي بن محمد بن حبيب الماوردي، الرّتبة في طلب الحسبة، تح احمد جابر بدران، دار الرسالة، القاهرة، مصر، ط 1423هـ/2002م، ص44.

[8]- المقريزي، إغاثة الأمة، ص17.

[9]- نفسه، ص18.

بعد عودته من دمشق التي أقام فيها عشر سنوات رجع إلى القاهرة معتزلا كل عمل رسمي، ليتفرغ إلى التدريس والاشتغال بالعلم، ثمّ رحل إلى الحجّ سنة 834هـ/1431م، وظلّ مقيما بمكّة نحو خمس سنوات اشتغل فيها بتدريس الحديث[1].

د- وفاته:

توفي تقي الدّين المقريزي عصر يوم الخميس 16 رمضان 845هـ/1442م[2] بعد مرض طويل، ودفن يوم الجمعة قبل الصّلاة بحوش الصوفية البيبرسية رحمه الله، خلّف وراءه مؤلفات عديدة شملت مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدّينية[3]، عن عمر يناهز ثمانين سنة[4].

2/- حياته العلمية:

عكف أحمد المقريزي على دراسة علوم الدّين، وحفظ القرآن، ومعرفة النحو، ودراسة الفقه، والتفسير، والحديث، وبعض العلوم الأخرى مثل التّاريخ، وتقويم البلدان، والأدب، والحساب[5].

أ – شيوخه:

سمع المقريزي من شيوخ كثر، أخذ عنهم مختلف العلوم إذ تشير المصادر أنّ عددهم فاق الستّمائة شيخ سواء في القاهرة وغيرها من البلدان التي رحل إليها طلبا للعلم، وكان أكثر شيوخه تأثيرا فيه في مرحلة النشأة شمس الدين محمد بن محمد المعروف بابن الصايغ وهو جدّ المقريزي لأمّه وكافله ومربيه بعد وفاة والده سنة 786هـ/1384م.

ومن بين ابرز هؤلاء الشيوخ نذكر:

الشيخ برهان الدّين أبو إسحاق إبراهيم الأموي الفقيه الحنبلي أحد أصحاب الإمام ابن تيمية (ت797هـ/1394م)[6]، وسراج الدّين عمرو بن رسلان البلقيني (ت805هـ/1402م)، وعلي بن أبي بكر الهيثمي الشافعي (ت807هـ/1404م) ، ومحمد بن علي بن محمد البكري (ت801هـ/1398م) بمكّة[7]، والشيخ محمد بن محمد القلقشندي (ت830هـ/1426م) بمكّة، وإبراهيم بن محمد جمال الدين

---

[1]- المقريزي، إغاثة الأمة، ص19.

[2]- تقي الدّين المقريزي، فضل آل البيت، تح محمد احمد عاشور، دار الاعتصام، القاهرة، مصر، دط،1401هـ/ 1980م، ص7.

[3] - المقريزي، الأوزان والأكيال، ص30.

[4] - المقريزي، درر العقود الفريدة، ص17.

[5] - المقريزي، إمتاع الأسماع، ص8.

[6]- المقريزي، إغاثة الأمة، ص14.

[7] - المقريزي، الأوزان والأكيال، ص15.

الأميوطي، ومحمد بن أحمد زين الدين الطبري بمكّة[1]، وبن خلدون الذي عرفه المقريزي في مرحلة النضج وكان أكثر شيوخه تأثيرا فيه، فقد تأثر بالمقدمة تأثرا فاق حدّ الإعجاب[2].

توفر للإمام المقريزي بفضل هؤلاء الأساتذة وغيرهم من الأشياخ والعلماء التكوين الثّقافي اللّازم في عصره، فقد انكبّ على الدرس والتّحصيل تحت إرشادهم وأظهر نجابةً وقدرةً كبيرة.

ب – تلاميذه:

استفاد منه خلق كثير وأجاز بعضا منهم ومن هؤلاء: القاضي عزّ الدّين أبو البركات (ت886هـ/1481م) الذي أكثر التردد إليه واستفاد منه، ومحمد بن محمد بن عبد الرّحمن الكتّاني البلقيني الشافعي (ت890هـ/1485م) وحصلت له إجازة منه.

وبن تغري بردي (ت874هـ/1469م) الذي قال: "قرأت عليه كثيرا من مصنفاته، وكان يرجع إلى قولي فيما أذكره له من الصواب، ويغير ما كتبه أولا في مصنفاته، وأجاز لي جميع ما تجوّز له وعنه روايته"[3].

وهنا تبرز المكانة العلمية التي كان يحظى بها المقريزي سواء عند مشايخه أو تلاميذه.

ج– رحلاته العلمية:

اقتدى المقريزي بصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين من بعدهم، في الارتحال لطلب العلم، حيث أصبحت الرحلة من آداب طالب العلم، فلم يكتف بالأخذ عن شيوخه بالقاهرة بل تعدته إلى رحلات علمية انتقل فيها بين القاهرة والشام ومكّة وغيرها، نظرا لنشأته الدينية والعلمية كما سبق ذكره، خاصة أثناء أدائه فريضة الحجّ حيث مكث بمكّة متلقيا ومدرسا، ثم رحل إلى الشام وأخذ عن طائفة من علمائها وبعد ذلك استقر بالقاهرة وأمضى بقية حياته بمسقط رأسه و جعل بيته مدرسة لتلاميذه ومكانا للتأليف في مختلف نواحي دراسته[4]، وهذا ليس بغريب عنه فقد امتلك مكتبة عامرة بمصنفاته، احتوت العديد من المخطوطات باختلاف مادتها، فقد رجع إليها فيما بعد وأخذ عنها في مؤلفاته التي اعتمد فيها على علم الجرح والتعديل والنقد والتحليل والتثبيت من كل قول أو حقيقة علمية[5].

---

[1] – المقريزي، درر العقود، ص24.

[2] – المقريزي، إغاثة الأمة، ص13.

[3]– المقريزي، الأوزان والأكيال، ص ص16،17.

[4] – المقريزي، إغاثة الأمة، ص ص 13،14.

[5] – المقريزي، إمتاع الأسماع، ص8.

ثانيا: مؤلّفاته:

ترك الإمام المقريزي مؤلفات عديدة تشهد على عمق معرفته وسعة إطّلاعه وإلمامه بشتّى العلوم[1] وقد زادت مؤلفاته عن المائتي مجلد[2] في علوم الدّين والأدب، والعقائد والفقه، والأنساب... لكن أعظم اهتمامه انصبّ على التّاريخ حيث اعتنى بتحقيقه، والتنصيف فيه حتى زادت مؤلّفاته على نيّف وثلاثين عنوانا، تراوحت بين كتب صغرى: هي عبارة عن كتيّبات ورسائل ومؤلفات كبرى تتسم بالموسوعية[3]، فهو يعتبر من شيوخ مؤرخي الإسلام غير مدافع ولا معارض في كل ما ألّف وصنّف وفي جميع ما نقل وما روى، الأمر الذي جعل كتبه المصدر الأصيل لتاريخ مصر الإسلامية وحضارتها[4].

أ – مصنفات تاريخية: ومن بين هذه المؤلّفات :

المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: يعتبر هذا المؤلّف أوفى مصدر في التاريخ الفاطمي[5] حيث يقول المقريزي: "فأردت أن ألخّص ما بديار مصر من الآثار الباقية عن الأمم الماضية والقرون الخالية، وما بقي بفسطاط مصر من المعاهد، وآثار القصور الزاهرة وما اشتملت عليه من الخطط والأصقاع مع التعريف بحال من أسّس ذلك من أعيان الأماثل"[6]، يعدّ من أشهر مؤلّفاته طبع في بولاق سنة 668هـ/1270م في مجلّدين، وفي مكتبة المثنّى في بغداد في أربعة أجزاء 747هـ/1346م وهي مصورة عن الطبعة الأولى[7].

إتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا: أرّخ فيه المقريزي لتاريخ مصر منذ الفتح الإسلامي إلى غاية سقوط الدّولة الفاطمية، ويقول المقريزي: "أحببت أن أضع لمن ملك القاهرة من الخلفاء

---

[1]– جمال الدّين يوسف بن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج7، تح محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1413هـ/1992م، ص297.

[2]– محمد كمال الدين، المرجع السابق، ص51.

[3]– المقريزي، إغاثة الأمة، ص21.

[4]– سارة أدرغال وصبرينة بوخضرة، جباية الأموال من خلال كتابي شذور العقود في ذكر النقود وإغاثة الأمة بكشف الغمة للمقريزي –أنموذجا – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص دراسات في تاريخ وحضارة العصر الوسيط، إشراف موسى هيصام، جامعة المدية، 1438هـ/2017م، ص37.

[5]– المقريزي، إغاثة الأمة، ص22.

[6]– تقي الدّين المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج1، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، دت، ص3.

[7] – المقريزي، الأوزان والأكيال، ص21.

ديوانا يشتمل على جمل خبرهم ويعرب عن أكثر سيرهم، فجمعت هذا الكتاب وسمّيته: إتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا"[1].

عقد جواهر الأسفاط في أخبار مدينة الفسطاط: وهو في ذكر ملوك مصر والفسطاط ويعتبر أول كتاب كتبه المقريزي في تاريخ مصر الإسلامي الأول، ومن هذا الكتاب نسخة مخطوطة فريدة في برلين ضمن مجموعة خطية تحمل رقم 9845[2].

السلوك لمعرفة دول الملوك: من أبرز كتب المقريزي، أتمّ به سلسلة التّواريخ المصرية في العصرين الأيّوبي والمملوكي من سنة 577هـ/1181م إلى غاية 845هـ/1441م[3].

تاريخ المقفى الكبير: وهو تاريخ الأمراء الذين حكموا مصر، وعاشوا فيها، فرتّبها المقريزي على حروف المعجم[4]، طبع بتحقيق محمد اليعلاوي سنة 1407هـ/1987م طبعة أولى في دار الغرب الإسلامي في ثمان مجلدات[5].

درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة: ترجم فيه المقريزي لأعيان مصر، حيث اعتمد في جمع مادته على اتصالاته وملاحظاته الشخصية عن المجتمع، فهو يتضمن رواية وقائع شهدها أو رافقها الكثيرون مما وردت تراجمهم فيه[6]، له نسخة في مكتبة غوتة المجلد الأوّل منها بخط المؤلف، ونسخة في الموصل في جزأين، حيث يحتوي الكتاب على 556 ترجمة بدار عالم الكتب ببيروت[7].

الضوء السّاري في معرفة أخبار تميم الداري: تميم الداري هو أحد الصحابة الأولين استقرّ بفلسطين، توفي سنة 40هـ/660م، طبع هذا الكتاب في مصر بتحقيق محمد أحمد عاشور، بدار الاعتصام بالقاهرة سنة 794هـ/1391م[8].

---

[1] – تقي الدّين المقريزي، إتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، ج1، تح جمال الدين الشيال، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث، القاهرة، مصر، دط، 1416هـ /1996م، ص4.

[2] – المقريزي، إغاثة الأمة، ص26.

[3] – تقي الدّين المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج1، تح محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1417هـ/1997م، ص4.

[4] – تقي الدّين المقريزي، تاريخ المقفى، ج1، تح محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1411هـ/1991م، ص7.

[5] – المقريزي ، الأوزان و الأكيال ، ص28.

[6] – المقريزي ، درر العقود، ص7.

[7] – المقريزي ، إمتاع الأسماع ، ص9.

[8] – المقريزي، إغاثة الأمة، ص26.

الإشارة والإعلام ببناء الكعبة البيت الحرام: كتبه المقريزي أثناء تأديته لمناسك الحجّ سنة 839هـ/1435م[1]، وهو عبارة عن مخطوط، سمّي أيضا: "تاريخ بناء الكعبة"[2].

الطرفة الغريبة في أخبار حضرموت العجيبة: كتب المقريزي هذه الرّسالة أثناء تواجده بمكة، لأداء فريضة الحجّ سنة839هـ/1435م، طبعت1287هـ/1870م باللغتين العربية واللاتينية[3].

أخبار قبط مصر: أرّخ فيه المقريزي لأقباط مصر[4]، نشر بأمستردام سنة 1245هـ/1829م وفي سنة 1266هـ/1849م بغوطا[5].

الخبر عن البشر: كتاب في التّاريخ جعله المقريزي مدخلا لكتاب إمتاع الأسماع في أربع مجلدات، وعمل له مقدمة في مجلد، وثمة من هذا الكتاب بعض الأجزاء المخطوطة[6].

إمتاع الأسماع بما للرسول من الأنباء والأموال والحفدة والمتاع: هو مؤلف مطوّل في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم[7]، يتكوّن من ستّة مجلّدات[8].

الدرر المضيئة في تاريخ الدولة العباسية: وهو من مقتل سيّدنا عثمان رضي الله عنه إلى نهاية الخلافة العباسية، كتبت هذه النسخة بعد عهد المؤلّف بقليل[9].

النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبين هاشم: تناول فيه المؤرّخ الخصوم بين بني هاشم وبين بني أمية[10]، نشر في ليدن سنة 1309هـ/1891م، وفي القاهرة سنة 1348هـ/1929م[11].

تراجم ملوك الغرب: ذكر فيه أخبار بني حمو ومن خلفه على تلمسان من بني زيان، ومن هذا

---

[1]– محمد كمال الدين، المرجع السابق، ص54.

[2] – المقريزي، الأوزان والأكيال، ص28.

[3] – المقريزي، إغاثة الأمة، ص26.

[4] – تقي الدّين المقريزي، تاريخ الأقباط، تح عبد المجيد دياب، دار الفضيلة، دب، دط، دت، ص4.

[5] – المقريزي، الأوزان والأكيال، ص28.

[6] – مصطفى شاكر، التاريخ العربي والمؤرخون دراسة في تطور علم التاريخ ومعرفة رجاله في الإسلام، ج3، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1411هـ/1990م، ص146.

[7] – المقريزي، إمتاع الأسماع، ص14.

[8]– المروزي، المصدر السابق، ص16.

[9]– المقريزي، إغاثة الأمة، ص24.

[10]– تقي الدّين المقريزي، التخاصم بين بني أميّة وبين هاشم، تح حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، مصر، دط، 1409هـ/1988م، ص5.

[11] – المقريزي، الأوزان والأكيال، ص22.

الكتاب نسخ مخطوطة عديدة منها واحدة في ليدن وفيينا[1].

الذهب المسبوك بذكر من حجّ من الخلفاء والملوك: كتبه المقريزي سنة 841هـ/1437م، ذكر فيه ستة و عشرين من هؤلاء الحجّاج بداية بالرسول صلى الله عليه وسلم، ثم الخلفاء الراشدين، ومن بعدهم ، في خمسة أجزاء[2]، طبع ثلاثة مرات، حققه الدكتور جمال الدين الشيال وحمد الجاسر[3].

منتخب التذكرة في التاريخ: ذكر فيه تاريخ الملوك والأعيان، ومدّة كل منهم، ووقت انقضائه، وأنسابهم وتلخيص أحوالهم[4]، و هو عبارة عن مخطوط[5].

الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام: اعتمد فيه المقريزي على الروايات الشفوية لأنه لم يزر المنطقة، ومن بين ما دفع المقريزي لتأليف هذا الكتاب: اتجاه معظم الكتاب لتاريخ المشرق الإسلامي وانغماسهم فيه[6].

ب – المصنفات العلمية:

الإشارة والإيماء إلى حل لغز الماء: استعرض المقريزي في مؤلفه هذا المعارف اللغوية والعلمية وحتى الأدبية، خاصة منها حله للغز الماء[7]، طبع بتحقيق عبد الرحمان بن عقيل الظاهري سنة 1392هـ/1971م[8].

المقاصد السنية في معرفة الأجسام المعدنية: هو مؤلف علمي يتطرق فيه المقريزي إلى كروية الأرض وحركتها وإحاطة الماء باليابسة إضافة إلى العديد من الحقائق العلمية[9]، طبع بتحقيق رمضان البدري وأحمد مصطفى في دار الحديث بالقاهرة سنة 1419هـ/1998م[10].

---

[1] – المقريزي، السلوك، ج1، ص15.

[2] – نفسه، ص13.

[3] – المقريزي، الأوزان والأكيال، ص23.

[4] – المقريزي، السلوك، ج1، ص15.

[5] – المقريزي، الأوزان والأكيال، ص27.

[6] – تقي الدّين المقريزي، الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام، تح عبد النعيم ضيفي و عثمان عبد النعيم، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، دط، 1426هـ/2006م، ص4.

[7] – المقريزي، إمتاع الأسماع، ص12.

[8] – المقريزي، الأوزان والأكيال، ص26.

[9] – محمد كمال الدين، المرجع السابق، ص73.

[10] – المقريزي، الأوزان والأكيال، ص23.

ج – المصنفات الشرعية:

معرفة ما يجب لآل البيت من الحق على من عاداهم: هي رسالة كتبها سنة 841هـ/1437م يوجد منه مخطوط في فيينا وآخر في باريس، نشره محمد أحمد عاشور عن دار الاعتصام بالقاهرة 1393هـ/1972م[1].

حصول الإنعام و المير بسؤال خاتمة الخير: هو عبارة عن مخطوط[2].

تجريد التوحيد المفيد: اعتنى فيه المقريزي بعلم التوحيد[3]، طبع في القاهرة سنة 1343هـ/1924م، قام بتحقيقه حسن علي عبد الحميد سنة 1407هـ/1986م في دار عمّار، وفي سنة 1400هـ/1979م في مكتبة السّلام العلمية[4].

د – المصنفات الاقتصادية والاجتماعية:

إغاثة الأمة بكشف الغمة: من التراث التاريخي للمقريزي، تناول فيه تاريخ المجاعات والغلاء التي حلّت بمصر[5]، مع اقتراح العلاج الاقتصادي الصحيح لدرئها، كما عرض طبقات المجتمع المصري في عصره بالتقسيم والتصنيف والتفصيل، وبذلك يكون هذا الكتاب دراسة ناقدة تحليلية يغلب عليها الطابع الاقتصادي والاجتماعي، فيرجع الأزمات الاقتصادية التي تحل بالبلاد إلى الأوضاع القائمة في الدولة والتصرفات السيئة للحكام، فيحللها تحليلا اقتصاديا ويشرح آثارها السلبية، مما يجعل هذا الكتاب ذو أهمية كبيرة[6]، حققه محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال، وقد طبع هذا الكتاب عدّة مرات منها طبعة القاهرة سنة1378هـ/1957م، وفي دمشق سنة 1377هـ/1956م، وفي بيروت سنة1401هـ/1980م[7].

شذور العقود في ذكر النقود: هو رسالة نفيسة في تاريخ النقود العربية الإسلامية وقد كان في الأصل فصلا من كتاب "إغاثة الأمة"، ثم افرده المقريزي بكتاب مستقل بعدما توسع فيه[8]، تناول فيه النقود المتداولة في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام وبعده، كما ضمنه فصلا خاصا بنقود مصر.

---

[1] – المقريزي، إغاثة الأمة، ص26.

[2] – المقريزي، الأوزان والأكيال، ص24.

[3] – المقريزي، تجريد التوحيد، ص17.

[4] – المقريزي، الأوزان والأكيال، ص21.

[5] – شاكر، المرجع السابق، ص164.

[6] – المقريزي، إغاثة الأمة، ص ص،5،4.

[7] – نفسه، ص22.

[8] – المقريزي، السلوك، ج1، ص11.

ويعتبر كل من كتاب"شذور العقود" و"إغاثة الأمة" من أهم المصنفات الاقتصادية التي ألّفها المقريزي ونظرا لعلاقتهما المباشرة بموضوعنا، كان اعتمادنا عليهما بشكل كبير .

الأوزان والأكيال الشرعية: رسالة في المكاييل والموازين الشرعية توجد منها نسخة خطية في ليدن، ونسخة أخرى في دار الكتب المصرية[1].

النقود القديمة الإسلامية: رسالة لطيفة في أمر النقود الإسلامية[2].

النحل عبر النحل: عنوانه الكامل النحل عبر النحل وما فيه من غرائب الحكمة، وهو أنموذج يتناول فيه فوائد النحل، وأنواع العسل والشمع[3].

هذا إضافة إلى العديد من المؤلفات الأخرى، والتي لا يتّسع المقام لذكرها منها ما ترجم وحقّق، ومنها ما يزال على شكل مخطوطات محفوظة بالمتاحف، ومنها ما هو مفقود، نذكر من بين مؤلفاته: **مجمع الفرائد ومنبع الفوائد، مختصر الكامل في الضعفاء، شارع النجاة، سيرة الملك المؤيّد، إزالة التعب والعنا في معرفة حال الغنا، ذكر ما ورد في بني أمية وبني العبّاس من أقوال، جنى الأزهار من الروض المعطار، تاريخ الجراكسة، البيان والإعراب عمّا في أرض مصر من الأعراب، مقالة لطيفة وتحفة سنّية شريفة في حرص النفوس الفاضلة على بقاء الذكر، الدرّة المضيئة في تاريخ الدولة الإسلامية، خلاصة البتر في كتاب السّر، عجائب تيمور، تلقيح العقول والآراء وتنقيح أخبار الحلة والوزراء، نهاية الجمع لأخبار القراءات السبع، الإخبار عن الإعذار ...**

لقد حاولنا من خلال هذا العرض المختصر إعطاء لمحة بسيطة عن مؤلفات الإمام المقريزي، حيث تدلّ كثرة مؤلّفاته على سعة إطّلاعه وغزارة علمه وموسوعيته فقد كتب في مختلف المجالات وفي هذا يقول السخاوي: "وقد قرأت بخطّه أن تصانيفه زادت على مائتي مجلّدة كبار"[4].

وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على المكانة العلمية المميزة للمقريزي بين شيوخ وعلماء عصره.

---

[1] – المقريزي، إغاثة الأمة، ص25.

[2] – المقريزي، الرسائل، ص157.

[3] – تقي الدّين المقريزي، النحل عبر النحل، تح أحمد السايح و السيّد الجميلي، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، مصر، دط، دت، ص7.

[4] – السخاوي ، المصدر السابق ، ج2، ص23.

ثالثا: المقريزي مصلحا:

عاش المقريزي حياته في القاهرة[1]، حيث عاصر نهاية دولة المماليك البحرية[2] من 648هـ/1227م إلى 754هـ/1250م، وبداية المماليك البرجية[3] من 748هـ/1347م إلى 923هـ/1517م، وهي فترة انتقال خطيرة من الانتعاش الاقتصادي إلى وضع آخر تميّز بالفساد الإداري والاجتماعي...حيث انتقد المقريزي ما صار عليه المماليك في أيامه[4]، من سوء الأوضاع وتدهور الأحوال، فألّف كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة" من واقع أزمة خانقة عايشها، وقاسى منها، فقد راح ضحيتها آلاف النّاس ومن بينهم ابنته، هذا ما ترك أثرا عميقا في نفسه ووجدانه جعله يكتب بأحاسيسه أحداثا واقعية عايشها ورآها بعينه[5].

يذكر المقريزي أنّ مصر عرفت عدّة أزمات اقتصادية منها: الغلاء الذي يرجع سببه الأساسي إلى قصور نهر النيل، ممّا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وكانت أسعار صرف العملة أوّل ما يتأثّر بهذه التطوّرات[6]، وبذلك اشتدّت المجاعة، وانتشرت الأوبئة، وفسدت أحوال النّاس، واضطربت أمور الفلاحين بسبب تلف الزرع، فاشتد القحط على النّاس، مما دفعهم إلى أكل الكلاب والقطط، وبلغت المجاعة الدرجة القصوى وهلكت أعداد كبيرة من النّاس[7].

وترجع أسباب هذه الأزمات حسبه إلى أوضاع وخلفيات كثيرة، لعلّ أبرزها كان السبب الطبيعي الذي يتمثّل في: قصور نهر النيل باعتبار مصر بلد زراعي، فهي تعتمد اعتمادا كليا على مياه هذا النهر، وإن أي تغيّر في منسوب المياه بالنقصان يؤدي إلى القحط، وتلف المحاصيل، أو بالزيادة التي تؤدي إلى الاستبحار[8].

---

[1] – محمد كمال الدين ، المرجع السابق ،ص34.

[2] – سميت بالبحرية نسبة إلى بحر النيل حيث اختير لهم جزيرة الروضة وسط النيل لتكون مستقرا ومقاما لهم، أنظر: سعيد عبد الفتاح عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط2، 1396هـ/1975م، ص5.

[3] – سمّيت بالبرجية نسبة للأبراج التي يقطنونها في أرجاء المدينة، ومنهم تنحدر أسرة المماليك الثانية، أنظر: السير وليم موير، تاريخ دولة المماليك في مصر، تح محمود عابدين وسليم حسن، القاهرة، مصر، ط1415هـ/1995م، ص40.

[4] – المقريزي، إغاثة الأمة، ص13.

[5] – نفسه، ص30.

[6] – نفسه، ص55.

[7] – قاسم عبده قاسم وعلي السيد علي، الأيوبيون والمماليك التاريخ السياسي والعسكري، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، دط، دت، ص187.

[8] – المقريزي، المواعظ والاعتبار، ص172.

ففي عرضه لتاريخ المجاعات التي حدثت بمصر كان يرجع سببها في كثير من المرات إلى قصور نهر النيل[1]، فعن الغلاء الذي أصاب مصر زمن الإخشيديين، مثلا نجده يقول:"وسبب الغلاء أنّ ماء النيل انتهت زيادته خمسة عشر ذراعا وأربع أصابع"[2].

أمّا فيما يتعلّق بالأسباب التي كان الفاعل فيها البشر، سواء كانوا حكّاما، أو وزراءً، أو ولاةً، فيرى المقريزي في هذا الشأن أنّ أصل الفساد هو: ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة، كالمناصب الوزارية والقضائية، وكذا الحسبة وغير ذلك، حيث تولاها الجهلة والظالمون والفاسدون الذين أثقلوا كاهل الرّعيّة بالضرائب الباهضة.

ولما كثرت المغارم، وتنوعت المظالم، اختلّت أحوال الرّعية، هذا ما أدّى بهم إلى الجلاء عن أوطانهم، فقلّت محاصيل البلاد لقلّة ما يزرع بها، وخلوّ أهلها ورحيلهم عنها لشدّة وطأة الولّاة عليهم[3].

يرجّح كذلك من بين الأسباب: غلاء الأطيان والمقصود بها الأراضي، والذي كان نتيجة مضاعفة مبالغ الإيجار على الفلاحين المستأجرين، وتضاعفت بذلك تكاليف الزراعة والحرث وتعطّلت أكثر الأراضي الزراعية، وغلت البذور ومات وتشرّد الكثير من الفلاحين[4].

إنّ سوء الأوضاع يعود كذلك إلى ظاهرة رواج الفلوس، وذلك أن الدولة الإسلامية منذ نشأتها وحتى تطوّرها كانت كلّ معاملاتها تتم بالذهب والفضّة فقط[5]، ولما خالفت ذلك ضعفت وتفكّكت وتردّت أوضاعها الاقتصادية، ويقول المقريزي أنه لما ضربت الدراهم النحاسية في زمن الدولة الأيوبية، راجت رواجا كبيرا حتى قلّت نسبة الذهب.

فقد أصبحت كل المعاملات تتم بواسطتها[6]، وما دلّ على ذلك أنّه اتّخذ بالإسكندرية دارا لضرب الفلوس، فكثرت في أيدي النّاس وصارت هي النّقد الغالب في البلد وقلّت الدراهم حتى بطل التعامل بها بسبب تلاعب السلاطين بالعملة[7].

---

[1] – أحمد السّيد الصاوي، مجاعات مصر الفاطمية الأسباب والنتائج، دد، بيروت، لبنان، ط1409هـ/1988م، ص25.

[2] – المقريزي، إغاثة الأمة، ص87.

[3] – نفسه، ص ص 118،117.

[4] – نفسه، ص119.

[5] – نفسه، ص120.

[6] – نفسه، ص140.

[7] – نفسه، ص135.

في نفس الوقت بيّن المقريزي أنّ هذه النكبات الاقتصادية لابدّ أن تكون آفات سماوية بمثابة عقوبة إلهية للبشر بسبب بعدهم عن الله عزّ وجلّ، وعدم التزامهم بشرعه، وإسرافهم في ارتكاب المعاصي، لذلك نجده يقول: "هذه عادة الله تعالى في الخلق، إذا خالفوا أمره وأتوا محارمه، أن يصيبهم بذلك جزاء ما كسبت أيديهم"[1].

كلّ هذه الأوضاع التي التمسها في عصره والتي لم يرض عنها، واقتنع بأنها بسبب الفساد والتردّي جعلته يقف مقام المصلح باقتراحه للحلول الكفيلة لتجنب مصر وغيرها من الدول الإسلامية لمثل هذه الأزمات.

ومن بين الحلول الايجابية التي اقترحها إتباع النقود المعتبرة شرعا من ذهب وفضّة، كما حذّر من الاستعانة بأشخاص غير أكفّاء في تولي شؤون الحكم، وأكّد على ضرورة انتقاء الأجدر والأصلح[2]، وأشار أيضا إلى عامل الاحتكار والذي يتمثل في تلاعب التجار بالأسعار والإعراض عن طرحها في الأسواق حتى ترتفع أسعارها، ونبّه إلى سدّ أبواب الاحتكار ووضع أسعار ثابتة في السوق[3].

وبهذه الحلول نجده نبّه إلى ضرورة التخلص من الأزمات وتفادي وقوعها، ذلك أن عصره شهد الكثير من النكبات والمحن التي عانى منها النّاس لذلك نادى بالإصلاح وضرورة التغيير الجذري باتخاذ الحلول الكفيلة بذلك.

---

[1] – المقريزي، إغاثة الأمة، ص115.

[2] – نفسه ، ص158.

[3] – الصاوي، المرجع السابق، ص34.

المبحث الثاني:

المسكوكات الإسلامية من خلال مصنّفات المقريزي.

أولا: نقود العرب قبل الإسلام.

ثانيا: النّقود على عهد النّبوّة والخلافة الرّاشدة.

ثالثا: نقود الخلافة الأموية والعبّاسية.

قبل الحديث عن المسكوكات الإسلامية كان لابدّ من التّعرف على النقود التي تعامل بها العرب في الجاهلية، وتجدر الإشارة إلى أنّ المقريزي قد تطرّق إلى هذا الأمر في مؤلّفاته: "شذور العقود في ذكر النقود"، "النقود الإسلامية"، "الرّسائل" تحت عنوان "النقود القديمة".

أولا: نقود العرب قبل الإسلام:

تداول العرب قبل الإسلام نقود الدّول والممالك المجاورة لهم، خاصّة التي سكّها ملوك الروم سواء كانت دنانير قيصرية [1]، أو دراهم فضّية والتي جاءت على نوعين: سود وافية[2]؛ وهي دراهم فارس، وطبرية عتق[3]، وهو ما اعتاد النّاس التّعامل به[4]، حيث أطلقوا على النقود الذهبية العين، وعلى الفضّية الورق، إضافة إلى نقود نحاسية منها الحبّة[5] والدّانق[6]، التي استخدمت في المعاملات البسيطة[7].

فالدينار كان على شكل قطعة من الذّهب، وزنها مثقال[8]، حفر عليها اسم الملك أو الإمبراطور الذي ضربها، أمّا الدّرهم فوزنه "درهم من الفضّة "، ولم تكن قيمة الدينار ثابتة، بل كانت تختلف من عشرة دراهم إلى ثلاثة عشر، إلى خمسة عشر درهما، وقد تزيد عن ذلك حسب نقائه من الغش[9]، وكان العرب يرغبون في الدنانير الرومانية أكثر من رغبتهم في الدنانير الفارسية، ويضربون بجمال الدنانير الهرقلية المثل[10]، ويشير المقريزي إلى أنّ أوزان هذه النقود كانت مثل وزنها في الإسلام مرّتين،

---

[1]– وهي نقود كانت متداولة في الجاهلية، تنتسب إلى قيصر، وهو لقب كل من ملك ديار الروم، والجمع قياصرة، أنظر: المازندراني، المرجع السابق، ص33.

[2] – بضمّ السّين مشدّدة ممدودة، وهي الدراهم البغلية نسبة إلى ضاربها البغل، اليهودي، أنظر: عمارة ، المرجع السابق، ص298.

[3] – هي الدراهم المضروبة في طبرستان، ونسبت إليها، ومن الدراهم الطبرية: الطبرية العتق، جمع عتيق، أي قديم، أنظر: المازندراني، نفسه، ص349.

[4] – تقي الدين المقريزي، النقود الإسلامية القديمة، مطبعة الجوانب، القسطنطينية، دط، 1279هـ/1862م، ص3.

[5] – في الموازين مقدارها وزن حبّة الشعير وقيل حبّتين منه، وتطلق على سدس عشر الدينار أو سدس سدس المثقال أي ربع التسع منه، أنظر: عمارة، المرجع السابق، ص163.

[6] – جمعها دوانق و دوانيق، اختلف في وزنه، فقيل انّه يساوي حبّة وقيل ثقله عشر حبّات من الشعير، أنظر: عمارة، نفسه، ص209.

[7] – المازندراني، نفسه، ص22.

[8] – هو اسم للمثقال والوزن، ويطلق غالبا على ما يكون موزونه قطعة ذهب مقدّرة بعشرين قيراطا، أنظر: عمارة، نفسه، ص150.

[9] – أنستاس ماري الكرملي البغدادي، النقود العربية وعلم النميات، المطبعة العصرية، القاهرة ، مصر، دط، 1360هـ/1941م، ص89.

[10] – المازندراني، نفسه، ص35.

حيث يسمّى مثقال الفضّة درهما ومثقال الذّهب دينارا[1]، غير أنّ أهل مكّة قبل الإسلام تعاملوا بأوزان اصطلحوا عليها، مثل الرّطل الذي هو اثنتي عشر أوقية[2]، والأوقية تساوي أربعين درهما، فيمثّل الرّطل بذلك أربعمائة وثمانين درهما[3].

وكانت قريش تزن الفضّة بوزن تسميه درهما، وتزن الذّهب بوزن تسميه دينارا، فكل عشرة من أوزان الدّراهم سبعة من أوزان الدّنانير، وكان لهم وزن الشعيرة وهو واحد من الستّين من وزن الدّرهم، وكانت لهم الأوقية، وزن أربعين درهما.

والنّش[4] وزن عشرين درهما، وكانت لهم النّواة[5]، وهي وزن خمسة دراهم، فكانوا يتبايعون بالتبر على هذه الأوزان[6]، وسمي كل من الدينار والدّرهم لوزنهما تبرا[7]، والتبر هو ما كان من الذهب غير مضروب، فإذا ضرب دنانير فهو عين، ولا يقال تبر إلا الذّهب[8].

وأشار المقريزي في شذور العقود، أن المثقال منذ وضعه لم يتغيّر لا في الجاهلية ولا في الإسلام[9]، فأوّل من وضع الوزن بدأ بوضع المثقال أوّلا فجعله ستين حبّة[10]، ووزن الحبّة مائة من حبّ الخردل، ثم وضع صنجة[11] بزنة مائة من حبّ الخردل، حتى بلغ مجموعها خمس صنجات، فكانت صنجته نصف سدس مثقال، ثمّ أضعف وزنها حتّى صارت ثلث مثقال، فركب منها نصف مثقال وفق ذلك، وعلى كل هذا تكون زنة المثقال الواحد ستة آلاف حبّة[12].

---

[1] – المقريزي، الرسائل، ص158.

[2] – في الموازين تساوي اثني عشر درهما، جمعها أواقي، اختلف عيارها زمانا ومكانا وبالنسبة للموزون أيضا، أنظر: عمارة، المرجع السابق، ص75.

[3] – تقي الدين المقريزي، شذور العقود في ذكر النقود، (مخطوط)، جامعة الملك سعود للمخطوطات، تاريخ النسخ 1018هـ/1609م، الورقة الثانية، ص61.

[4] – معناه النصف من كل شيئ، وهي في النقود عشرون درهما، أنظر: عمارة، نفسه، ص591.

[5] – في الموازين هي قطعة من الذّهب وزنها خمسة دراهم، وقيل هي الأوقية من الذّهب، أو أربعة دنانير، أو ثلاثة دراهم ونصف، أنظر: عمارة، نفسه، ص605.

[6] – الكرملي، المرجع السابق، ص11.

[7] – المقريزي، شذور العقود، الورقة الثانية، ص61.

[8] – المقريزي، الرسائل، ص8.

[9] – أنظر الملحق رقم 2 من هذه المذكرة.

[10] – المقريزي، شذور العقود، الروقة الثانية، ص61.

[11] – يقال صنجة الميزان أو سنجتة وهي لفظ فارسي معرّب من "سنكة " أي حجر الميزان وهي ما يوزن به كالأوقية والرطل، أنظر: المازندراني، المرجع السابق، ص38.

[12] – المقريزي، النقود الإسلامية، ص ص 4،3.

ويظهر ممّا تقدّم ذكره، أن العرب في الجاهلية تعاملوا بمختلف أنواع العملة المضروبة في ذلك العهد، خاصة منها عملة الرّوم والفرس، ذلك لأن التجار العرب كانوا يقصدون مختلف الأسواق الخاضعة لحكم الرّوم، أو نفوذ الفرس، فاضطرّوا بحكم تعاملهم هذا واتصالهم ببلاد ذات عملات مختلفة إلى استخدام نميات تلك البلاد حتى في أسواقهم الدّاخلية، حيث كان من الصعب عليهم ضرب نقود باسمهم وإيجاد عملات خاصّة بهم، ويرجع سبب ذلك إلى طبيعة المنطقة الخالية من المعادن، هذا ما دفع بهم إلى تداول مختلف المسكوكات بدون تفريق وبأسعارها الرائجة في السوق .

ثانيا: النّقود على عهد النّبوّة والخلافة الرّاشدة:

أ – النقود على عهد النبي صلى الله عليه وسلم:

لما بعث الرّسول صلى الله عليه وسلّم برسالة الإسلام، أقر أهل مكّة على نقودهم، وقال: "الميزان ميزان أهل مكّة" وفي رواية ميزان المدينة[1]، فحافظ على النظام النقدي المتداول عند العرب قبل الإسلام، وتعامل بهذه النّقود وفرض الزّكاة بها[2]، وجعل في كل خمس أواق من الفضّة الخالصة التي لم تغش خمسة دراهم، وهي النواة، وفرض في كلّ عشرين دينارا نصف دينار[3].

وقد روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنّه قال: "زوّجني الرّسول صلى الله عليه وسلم فاطمة على أربعمائة وثمانين درهما وزن ستة دوانيق"[4]، وقسّم الدّنانير التي أرسلها إليه هرقل بين أصحابه[5]، وهذا ما يؤكد قبوله التعامل بالسكّة التي كانت شائعة في العالم أنذاك، ولم يحدث أي تغيير، عليها من حيث الشكل أو المضمون أو الوزن، لكنّه حثّ المسلمين على الالتزام بوزن هذه النقود وعدم الغشّ فيها، أو إفساد الدراهم والدنانير بتحويلها إلى معادن غير متداولة[6].

هذا يبرز لنا حفاظ النبي صلى الله عليه وسلم على العملة السابقة للإسلام، وأنّه لم يشأ أن يخلّ بمعاملات النّاس، كي لا تتأثر مختلف التبادلات الاقتصادية من بيع و شراء...ولا يقع الرعيّة في خطر كساد السّلع وتضخّم النّقود، وهو بذلك يراعي مصالح المسلمين وغيرهم من رعايا دولته وفق القاعدة الفقهيّة "لا ضرر ولا ضرار".

---

[1] – المقريزي، شذور العقود، الورقة الثالثة، ص62.

[2] – عاطف، المرجع السابق، ص40.

[3] – المقريزي، النقود الإسلامية، ص4.

[4] – رحاحلة، المرجع السابق، ص29.

[5] – نفسه، ص30.

[6] – عاطف، نفسه، ص ص 39،40.

ب – نقود الخلافة الراشدة:

لما استخلف أبو بكر الصدّيق رضي الله عنه من (11إلى13هـ/632إلى634م) عمل في ذلك بسنّة الرّسول صلى الله عليه وسلم ولم يغيّر منها في شيء، حيث استمر العمل بالدّراهم الساسانية والدّنانير البيزنطية كما كانت عليه من قبل[1]، ولما كانت خلافة عمر بن الخطّاب رضي الله عنه (13إلى23هـ/634إلى644م)، وتمّ فتح مصر والشام والعراق، أقرّ بدوره النّظام النّقدي والتّعاملات المالية السائدة[2]، وذلك لانشغاله بحركة الفتوح وتوسعة رقعة الدّولة الإسلامية الفتية، ممّا كان له الأثر الكبير في اتساع الموارد الاقتصادية للدّولة، الأمر الذي ساعده على القيام بعدّة إصلاحات إدارية واقتصادية ساعدت إيجابيا في استقرار الدّولة والزّيادة من قوّتها.

ويشير المقريزي إلى الإصلاح الذي قام به عمر بن الخطّاب رضي الله عنه في الدّراهم الساسانية سنة 18هـ/639م وهي السنة السّادسة من خلافته عندما أتته الوفود، ومنها وفد البصرة، وكان من بينهم الأحنف بن قيس[3]، الذي حدّثه عن مصالح أهل البصرة، فبعث عمر رضي الله عنه معقل بن يسار[4]، الذي احتفر نهر المعقل ووضع الجريب[5] والدرهمين في الشهر[6].

فضرب الخليفة عمر الدّراهم على نقش الكسرويّة، وشكّلها بأعيانها، غير أنّه زاد في بعضها: "الحمد لله" وفي بعضها: "محمد رسول الله"، وفي بعضها:"لا اله إلّا الله" وعلى البعض الآخر:"عمر"، وجعل وزن كلّ عشرة دراهم ستّة مثاقيل.

---

[1] – المقريزي ، النقود الإسلامية، ص4.

[2] – المقريزي ، الرسائل، ص159.

[3] – هو بن معاوية بن حصين أبو بحر التميمي، اسمه الضحّاك وقيل صخر، شهر بالأحنف لحنف رجليه، وهو العوج والميل، كان سيّد تميم، أسلم في حياة النّبي صلى الله عليه وسلم، أنظر: شمس الدّين الذّهبي، سير أعلام النبلاء، ج4، تح شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط1401هـ/1981م، ص86.

[4] – هو المزني البصري رضي الله عنه، من أهل بيعة الرضوان، يكنّى بأبي علي صاحب نهر معقل، مات بالبصرة في أواخر خلافة معاوية رضي الله عنه، أنظر: محمد بن سعد الزهري، الطبقات الكبير، ج5، تح علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 1421هـ/2001م، ص149.

[5] – في المكاييل يساوي 132 لتر أي 48 صاع والجريب في الموازين يساوي 256 رطلا، ويطلق الجريب على الحبوب التي تبذر بها مساحة جريب الأرض، والجريب عند أهل البصرة مائة نخلة، أنظر: عمارة، المرجع السابق، ص147.

[6] – الكرملي، المرجع السابق، ص31.

ويذكر الماوردي، أنّه لما رأى عمر اختلاف الدّراهم، وأنّ منها البغلي وهو ثمانية دوانق، ومنها الطّبري، وهو أربعة دوانق، ومنها المغربي، وهو ثلاثة دوانق، ومنها اليمني، وهو دانق، قال: انظروا الأغلب ممّا يتعامل به النّاس من أعلاها وأدناها، فكان الدّرهم البغلي والدّرهم الطّبري، فجمع بينهما فكانا اثني عشر دانقا، فأخذ نصفها فكان ستّة دوانق، وهكذا جعل الدّرهم الإسلامي في ستّة دوانيق، فكلّ عشرة دراهم سبعة مثاقيل[1].

ومن هذا القول يتّضح لنا أنّ الإصلاح الذي قام به عمر رضي الله عنه لم يقتصر على جانب معيّن، فقد شمل كلا من الشكل والوزن، فالجانب الشّكلي يتجلّى في إضافة بعض الكتابات العربيّة الدّينية والتي ترمز إلى عقيدة التوحيد مثل: "لا إله إلا الله"، "محمد رسول الله"، "الحمد لله"، إضافة إلى ضرب اسمه على النقود، باعتباره خليفة المسلمين، أمّا من ناحية الوزن فما دفعه لإحداث هذا التغيير، ذلك الاختلاف الواضح بين أوزان الدّراهم المتداولة آنذاك ممّا صعّب على المسلمين أداء الزّكاة، حيث وحّد الدّرهم الإسلامي وجعل وزن كلّ عشرة دراهم ستّة مثاقيل.

وبهذا يكون الخليفة عمر أوّل من نقل الخلافة الإسلامية من التعامل بالنّقود الأجنبية فقط، إلى التّعامل بالنّقود التي أصدرتها الدّولة الإسلامية، والتي تميّزت بالكتابات العربية الدينية، ولعلّ هذا ما ميّزها عن تلك النقود المختلفة الوزن المتداولة آنذاك[2].

لما كانت خلافة عثمان بن عفّان رضي الله عنه (23إلى35هـ/644إلى656م) ضرب في خلافته دراهم نقشها "الله أكبر" على حسب ما ذكره المقريزي[3]، ولكن هذه الدراهم لم يصلنا منها شيء[4].

وكذلك الأمر عندما تولّى علي بن أبي طالب رضي الله عنه الخلافة، حيث ضرب دراهم نقش على أحد وجهيها:"بسم الله ربّي " وعلى الوجه الآخر:"محمد" بالخطّ الكوفي[5].

ونلاحظ أن المقريزي قد أهمل الحديث عن نقود الخليفة عثمان وعلي رضي الله عنهما، ويمكن إرجاع هذا الأمر إلى انشغال الخلافة في هذا الوقت بأمر الفتنة الكبرى التي عصفت بكيان الدّولة الإسلامية والتي كان من نتائجها مقتل الخليفة علي وانتقال الخلافة الإسلامية إلى بني أميّة.

---

[1] – الماوردي، الأحكام السلطانية، ص154.

[2] – عاطف ، المرجع السابق، ص24.

[3] – المقريزي، النقود الإسلامية، ص5.

[4] – عاطف، نفسه، ص45.

[5] – خالد الصايغ، النقود الإسلامية، المجمع الثقافي، أبوظبي، الإمارات، دط، 1413هـ/2002م، ص6.

ممّا سبق يظهر لنا أنّ النّقود في هذا العهد لم تتخلّص من تلك النّقوش الكسروية أو الرّومية، وإنّما أضيفت إليها كتابات وعبارات إسلامية، ويمكن القول أنّ النّقود المتداولة بين النّاس استمرّت على الحال التي كانت عليه، في زمن النّبي والخلفاء الأربعة، ذلك أنّ اهتمام الخلفاء انصبّ على مقاومة الفتن وتوسعة حركة الفتوح، وأهملوا ضرب النّقود.

ثالثا: نقود الخلافة الأمويّة والعبّاسية:

أ – السكّة الأمويّة (41 إلى132 هـ/661 إلى750م):

بعد أن تمكّن معاوية بن أبي سفيان[1] من الخلافة سنة 41هـ/661م، كان ذلك بداية عهد جديد في نظام الخلافة، حيث شهد هذا النّظام تطوّرات مهمّة من النّاحية السّياسية والاقتصادية والعسكرية.

وقد عرف النّظام النّقدي للدّولة الإسلامية في هذا العهد تغيّرات مهمّة انتهت بقيام النّظام النّقدي الإسلامي المستقلّ.

بعد انتقال مركز الخلافة الإسلامية من المدينة المنوّرة إلى دمشق[2] على أيام معاوية بن أبي سفيان، وجمع لزياد بن أبيه[3] الكوفة والبصرة، قال: "يا أمير المؤمنين إنّ العبد الصّالح أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب رضي الله عنه كبّر القفيز[4]، وصارت تؤخذ عليه ضريبة أرزاق الجند، وترزق عليه الذّريّة طلبا للإحسان إلى الرّعيّة، فلو جعلت أنت عيارا دون ذلك العيار، ازدادت الرّعيّة به مرفقا و مضت لك السنّة الصالحة"[5].

فضرب معاوية رضي الله عنه تلك الدّراهم السود النّاقصة من ستّة دوانيق، فتكون خمسة عشر قيراطا تنقص حبّة أو حبّتين، وجعل وزن كلّ عشرة دراهم سبعة مثاقيل، وكتب على وجهيها،

---

[1] – هو صخر بن حرب بن أمية، أبو عبد الرّحمن القرشي الأموي، أمّه هند بنت عتبة قيل أنّه أسلم قبل أبيه وقت عمرة القضاء، أنظر: الحافظ أبو القاسم عليّ بن الحسن بن عساكر، تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها ومن حلّها من الأماثل وإجتاد بنواحيها من وارديها وأهلها، ج4، تح محب الدّين أبي سعيد العمروي، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، 1415هـ/1995م، ص349.

[2] – رحاحلة، المرجع السابق، ص33.

[3] – زياد بن عبيد الثّقفي، وهو زياد بن أبي سفيان الذي استلحقه معاوية بأنّه أخوه، يكنّى بأبي مغيرة، ولد عام الهجرة، أسلم زمن أبي بكر الصّديق، وهو أخو أبي بكر الثقفي الصّحابي لأمّه،كان كاتبا لأبي موسى الأشعري زمن إمرته على البصرة، أنظر: الذهبي، المصدر السابق، ج3، ص494.

[4] – جمعها أقفزة وقفزان، في المقاييس يساوي قدر مائة وأربع وأربعين ذراعا، وهو في المكاييل يساوي ثلاثة وثلاثون ليترا، أي اثني عشر صاعا، و يختلف وزن القفيز بحسب الموزون، أنظر: عمارة، المرجع السابق، ص ص 463،464.

[5] – المقريزي، الرّسائل، ص160.

فكانت تجري مجرى الدّراهم[1]، وضرب معاوية أيضا دنانير عليها تمثالا متقلّدا سيفا، فوقع منها دينار رديء في يد شيخ من الجند فجاء به إلى معاوية، وقال: "يا معاوية إنّا وجدنا ضربك شرّ ضرب"، فقال له معاوية: "لأحرمنّك عطاءك و لأكسونّك القطيفة "[2].

لما قام عبد الله بن الزّبير[3] رضي الله عنه بمكّة، ضرب دراهم مدوّرة وكان أوّل من ضرب الدّراهم مستديرة، لأنّ ما ضرب قبلها كان ممسوحا[4] غليظا قصيرا، فدوّرها عبد الله ونقش على أحد وجهي الدّراهم: "محمد رسول الله"، وعلى الآخر: "أمر الله بالوفاء والعدل"[5].

ثمّ سكّ أخوه مصعب بن الزّبير[6] في العراق سنة 70هـ/689م دراهم كتب عليها بأحد الوجهين: "بركة"، وعلى الوجه الآخر: "بسم الله"، ثمّ غيّرها الحجّاج[7]، بعد ذلك بسنة وكتب عليها "بسم الله"[8].

وبعد إنتهاء خلافة معاوية بن أبي سفيان بوفاته سنة 60هـ/679م، تولّى الخلافة من بعده على التوالي خلال خمسة سنوات ثلاثة من الخلفاء الأمويين: يزيد بن معاوية[9]، و معاوية الثّاني[10]،

---

[1] – الكرملي، المرجع السابق، ص33.

[2] – المقريزي، شذور العقود، الورقة الثالثة والرابعة، ص ص 63،64.

[3] – هو عبد الله بن الزّبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزّة، ولد بعد الهجرة بعشرين شهرا وهو أوّل مولود للمسلمين في المدينة، أنظر: أبو بكر عبد الله بن محمد المالكي، رياض النّفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهّادهم ونسّاكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، ج1، تح بشير البكّوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1403هـ/1983م، ص63.

[4] – الممسوح من الدّراهم والدّنانير ما لانقش عليه، أنظر: المازندراني، المرجع السابق ، ص46.

[5] – المقريزي، النّقود الإسلاميّة، ص5.

[6] – هو مصعب بن الزّبير بن العوّام القرشي الأسدي، أمير العراقيين أبو عيسى وعبد الله، قتل يوم نصف جمادى الأولى سنة اثنتي وسبعين للهجرة، وله أربعين سنة وكان قد سار ليأخذ الشّام، فقصده عبد الملك ووقعت بينهما ملحمة كبيرة، أنظر: الذهبي، المصدر السابق، ج4، ص ص 140،145.

[7] – أبو محمد الحجاج بن يوسف بن أبي عقيل بن مسعود بن عامر بن معتب بن مالك بن كعب بن عمرو بن سعد بن عوف بن قسيّ، وهو ثقيف، عامل عبد الملك بن مروان على العراق وخرسان، ولما توفي عبد الملك وتولّى الوليد أبقاه على ما بيده، أنظر: أبو العبّاس شمس الدّين أحمد بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، ج2، تح إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، دت، ص29.

[8] – الحسيني، المرجع السابق، ص21.

[9]– يزيد بن معاوية بن أبي سفيان بن حرب بن أميّة، أبو خالد القرشي الأموي الدّمشقي، عقد له أبوه بولاية العهد من بعده، فتسلّم الملك عند موت أبيه وله ثلاث وثلاثون سنة، أنظر: الذهبي، نفسه، ج4، ص36.

[10]– معاوية بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان ، بويع بعهد من أبيه ، ولّي أربعين يوما وقيل ثلاثة أشهر ، مات وله ثلاث وعشرون سنة ، امتنع أن يعهد بالخلافة لأحد ، أنظر : الذهبي، نفسه ، ص139 .

مروان بن الحكم[1]، ومن الملاحظ أنه لم تكن لهم محاولات ايجابية في ميدان النّقود[2].

لما تولّى عبد الملك بن مروان الحكم استطاع القضاء على الحركات المناهضة لسلطانه، حيث قام قائده الحجّاج بقتل مصعب بن الزّبير سنة 73هـ/692م، وبذلك أصبح الحكم الإسلامي خاضع لخليفة أموي واحد، وأصبح لابدّ عليه من ضرب نقود جديدة، لتختفي أمامها تلك النّقود التي ضربها عبد الله بن الزّبير وأخوه مصعب[3]، ففحص عبد الملك وتحرّى عن النّقود والأوزان والمكاييل وضرب الدّنانير والدّراهم، سنة 76هـ /695م، وجعل وزن الدّينار اثنين وعشرين قيراطا إلّا حبّة، وجعل وزن الدّرهم خمسة عشر قيراطا، والقيراط أربع حبّات، وكلّ دانق قيراطان ونصف[4].

ويشير المقريزي إلى أنّ عبد الملك كتب إلى الحجّاج وهو بالعراق يأمره بضرب هذه النّقود، فلمّا أتت هذه النّقود مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبها بقايا من الصّحابة عملوا بها ولم ينكروا منها سوى نقشها لأنّ فيها صورة[5]، وربّما يرجع سبب استنكار الصّحابة للصورة المنقوشة على تلك الدّراهم إلى العقيدة الإسلامية التي تحرّم كلّ أشكال التصوير.

وسبب ضرب عبد الملك الدّنانير والدّراهم حسب ما أورده المقريزي، أنّ خالد بن يزيد بن معاوية[6] قال له: "يا أمير المؤمنين، إنّ العلماء من أهل الكتاب الأوّل يذكرون أنّهم يجدون في كتبهم أنّ أطول الخلفاء عمرا من قدّس الله تعالى في درهمه"، فعزم على ذلك ووضع السكّة الإسلامية[7].

ويذكر بن الأثير في كتابه الكامل في التاريخ، أنّ عبد الملك كتب في صدر كتابه إلى ملك الرّوم: "قل هو الله أحد" وذكر النّبي صلى الله عليه وسلم مع ذكر التاريخ، فأنكر ملك الرّوم ذلك

---

[1] – هو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أميّة بن عبد شمس بن عبد مناف أبو عبد الملك القرشي يكنّى أبا القاسم ، و أبا الحكم ، عقد الولاية لولديه عبد الملك وعبد العزيز من بعده ، توفي في رمضان سنة 65هـ/684م ، أنظر : الذهبي، المصدر السابق،ج3، ص476.

[2] – المازندراني ، المرجع السابق ، ص21.

[3] – نفسه، ص22.

[4] – المقريزي ، شذور العقود، الورقة الرّابعة ،ص63.

[5] – الكرملي، المرجع السابق، ص24.

[6] – هو خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، أبو هاشم القرشي، ذكر للخلافة عند موت أخيه معاوية الثّاني، ولم يتم ذلك وغلب على الأمر مروان بشرط أنّ خالد وليّ عهده، أنظر: الذهبي، نفسه، ج4، ص328.

[7] – المقريزي، نفسه، الورقة الرابعة، ص63.

وقال: "إن لم تتركوا هذا وإلّا ذكرنا نبيّكم في دنانيرنا بما تكرهون"، فعظم ذلك على عبد الملك واستشار النّاس فأشار عليه محمد بن علي بن الحسين[1] بضرب السكّة وترك دنانيرهم، ففعل عبد الملك ذلك[2]، وبعث بالسكّة إلى الحجّاج، فسيّرها الحجّاج في الآفاق لتضرب الدّراهم بها وتقدّم إلى الأمصار، ونقش على أحد وجهي الدّرهم "قل هو الله أحد"، وعلى الآخر "لا إله إلّا"، وطوّق الدّرهم على وجهيه بطوق وكتب في الطّوق الواحد "ضرب هذا الدّرهم بمدينة كذا"، وفي الطّوق الآخر "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحقّ ليظهره على الدّين كلّه ولو كره المشركون"[3].

ويذكر الحسيني في كتابه "تطوّر النّقود الإسلامية" أنّ المؤرّخين اختلفوا حول التاريخ النّهائي لتعريب السكّة تماما، وتجريدها من كلّ الشارات المسيحيّة، فالمقريزي وبن الأثير يذكران أنّ بداية التّعريب كانت سنة 76هـ/695م، أمّا البلاذري فيرى أنّه بدأ سنة 74هـ/693م[4]، وقد كان هذا الإصلاح عبر عدّة مراحل منذ تولّي عبد الملك الخلافة سنة 65هـ/685م وحتّى سنة 77هـ/696م حين ظهر النّقد الإسلامي العربي:

ضرب عبد الملك دنانيره على طراز النّقود النّحاسية البيزنطية، بعد ذلك تصرّف في شكل الصلبان المنقوشة على العملة البيزنطية بحذف الجزء الأعلى، ثم استبدل شكل الشارة المسيحية بكرة مستديرة محاطة بشهادة التوحيد"لا إله إلّا الله وحده لا شريك له" مكتوبة بالخطّ الكوفي، وألغى صورة هرقل وولديه[5]، في هذه المرحلة تطوّر الدينار تطوّرا كبيرا حيث استبدل صورة هرقل بصورته ولكنّه أبقى على بعض التأثيرات البسيطة، فقد نقش على الوجه البسملة وشهادة التّوحيد والرّسالة المحمّدية، وعلى الظهر نقش "بسم الله ضرب هذا الدّينار سنة..."، وأخيرا أصبح الدّينار الإسلامي خاليا من أيّة تأثيرات بيزنطيّة وطغت عليه كتابات عربية خالصة ذات دلالات دينيّة وسياسيّة[6]، ظلّت تنقش على نقود الخلافة الأموية في المشرق حتى نهاية العصر الأموي[7].

---

[1] – هو محمد بن علي بن الحسين أبو جعفر بن علي بن أبي طالب، ولد في حياة عائشة سنة ست وخمسين، لقّب بالباقر، من بقر العلم أي شقّه فعرف أصله وخفيّه، أنظر: الذهبي، المصدر السابق، ص401.

[2] – أبو الحسن بن علي بن الأثير، الكامل في التاريخ، ج4، تح محمد يوسف دقّاق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1407هـ/1987م، ص167.

[3] – المقريزي، النقود الإسلامية، ص7.

[4] – المازندراني، المرجع السابق، ص26.

[5] – ناهض، المرجع السابق، ص25.

[6] – المازندراني، نفسه، ص24.

[7] – عاطف، المرجع السابق، ص63.

ويشير المقريزي إلى أنّ عبد الملك راعى في ضربه للدّنانير أن يكون وزنها ملائما لأداء الزكاة من غير أن يضرّ بالنّاس وأرباب الأموال، مع الأخذ بعين الاعتبار ما سنّه رسول الله صلى الله عليه وسلّم[1]، ذلك أن النّاس قبل عبد الملك كانوا يؤدون زكاة أموالهم شطرين من الكبار والصّغار، فقام عبد الملك بوزن درهم واف فإذا هو ثمانية دوانيق، ودرهم من الصّغار فإذا هو أربعة دوانيق، فجمعهما وجعلهما درهمين متساويين، فصار الدّرهم ستة دوانيق[2]، وكان لهذا الإصلاح الذي قام به عبد الملك ثلاث محاسن:

الأولى: أنّ كلّ سبعة مثاقيل زنة عشر دراهم.

الثانية: أنّه عدّل بين كبارها وصغارها وصار الدّرهم ستة دوانيق.

الثالثة: أنّه موافق لسنّة رسول الله صلى الله عليه وسلّم في أداء الزّكاة، وضبط هذا الدّرهم الشرعي ومنه تركّب الرّطل[3]، والقدح[4]، والصّاع[5]، وما فوقه[6].

لما ضرب الحجّاج الدّراهم البيض نقش عليها "قل هو الله أحد"، فاستنكر القرّاء ذلك زعما منهم أنّ هذه الدّراهم يلمسها الجنب والحائض[7].

ويذكر المقريزي أنّه قيل لعمر بن عبد العزيز[8]: "هذه الدّراهم البيض فيها كتاب الله تعالى يقبلها اليهوديّ والنّصرانيّ والجنب والحائض، فإن رأيت أن تأمر بمحوها "، فقال: "أردتّ أن تحتجّ علينا الأمم أن غيّرنا توحيد ربّنا واسم نبيّنا صلى الله عليه وسلّم"[9].

---

[1] – المقريزي، شذور العقود، الورقة الخامسة، ص64.

[2] – المقريزي، النّقود الإسلامية، ص7.

[3] – جمعها الأرطال، في الموازين يختلف مقداره زمانا ومكانا، وباختلاف الموزون به أيضا وهو يساوي الآن 12 أوقية زنة كلّ منها 12 درهم، أنظر: عمارة، المرجع السابق، ص250.

[4] – جمعها الأقداح، وهو مكيال تفاوتت سعته زمانا ومكانا، فكان يسع من الحبّ المعتدل232 درهما أو 32762حبّة، أنظر: عمارة، نفسه، ص448.

[5] – والجمع أصواع و أصوع و صيعان و هو مكيال أهل المدينة، كان يسع 4 أمداد وقد تفاوتت سعته زمانا ومكانا ،ويطلق الصّاع على قطعة الأرض التي تبذر بصاع من الحبوب، أنظر: عمارة، نفسه، ص324.

[6] – المقريزي، النقود الإسلامية، ص163.

[7] – الكرملي، المرجع السابق، ص34.

[8] – عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أميّة القرشي الأموي كان من أئمّة الاجتهاد سمّي بخامس الخلفاء الراشدين لاشتهاره بالعدل والحكمة، أنظر: الذهبي، المصدر السابق، ج5، ص114.

[9] – المقريزي، شذور العقود، الورقة الخامسة، ص64.

ولما مات عبد الملك بقي الأمر على حاله[1] في زمن خلافة الوليد[2]، وسليمان بن عبد الملك[3] ثمّ عمر بن عبد العزيز، إلى أن استخلف يزيد بن عبد الملك[4]، وضرب نقودا سمّيت الهبيرية نسبة لعمر بن هبيرة[5]، على عيار ستّة دوانيق.

وفي الخلافة هشام بن عبد الملك[6] أمر خالد بن عبد الله القسري[7]، سنة 106هـ/724م أن يعيد العيار إلى وزن سبعة وأن يبطل السكك من كلّ بلدة إلّا واسط[8]، فضربت الدّراهم بواسط فقط، وكثرت السّكّة فضربت الدّراهم على السكّة الخالدية[9].

لما عزل خالد بن عبد الله القسري عن ولاية العراق سنة 120هـ/738م وتولّى من بعده يوسف بن عمر الثّقفي[10] صغّر السكّة وأجراها على وزن ستّة دوانيق، وضربها بواسط وحدها حتّى قتل الوليد بن يزيد[11]

---

[1] – المقريزي، الرّسائل، ص164.

[2] – الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي الدّمشقي، بويع بعهد من أبيه، فتح الأندلس وبلاد الترك وغزى بلاد الرّوم مرّات، مات وله واحد وخمسون سنة، أنظر: الذهبي، المصدر السابق، ج4، ص347.

[3] – سليمان بن عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أميّة، أبو أيوب القرشي الأموي، بويع بعد أخيه الوليد سنة ستت وتسعين، كان ديّنا فصيحا محبّا للغزو، أنظر: الذهبي، نفسه، ج5، ص111.

[4] – يزيد بن عبد الملك الخليفة أبو خالد القرشي الأموي الدمشقي، استخلف بعهد عقده له أخوه سليمان بن عمر بن عبد العزيز، أنظر: الذهبي، نفسه،ج5، ص150.

[5]– عمر بن هبيرة بن معاوية بن سكين، أبو المثنّى أمير العراقيين كان ينوب ليزيد بن عبد الملك، فعزله هشام، جمعت له العراق سنة مائة وثلاثة، ثمّ عزل، أنظر: الذهبي، نفسه، ج4، ص562.

[6] – هشام بن عبد الملك بن مروان الخليفة أبو الوليد القرشي الأموي الدّمشقي، ولد بعد السّبعين، استخلف بعهد معقود له من أخيه يزيد ثمّ من بعده لولد يزيد وهو الوليد، استخلف في شعبان سنة مائة وخمسة إلى أن مات في ربيع الثاني وله أربع وخمسون سنة، أنظر: الذهبي، نفسه، ج5، ص351.

[7] – الأمير الكبير خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد بن كرز البجلي القسري الدّمشقي أمير العراقيين لهشام وولّي قبل ذلك مكّة للوليد ثمّ لسليمان، أنظر: الذهبي، نفسه، ج5، ص425.

[8] – سمّيت واسط لأنّها متوسّطة بين البصرة والكوفة، وذهب أهل اللغة أنّه قبل عمارة واسط كان هناك موضع يسمّى واسط قصب، فلمّا عمّر الحجّاج مدينته سمّاها واسط، أنظر: الحموي، المصدر السابق، ج5، ص347.

[9] – المقريزي، الرّسائل، ص164.

[10] – يوسف بن عمر الثّقفي بن محمد بن الحكم بن أبي عقيل الثّقفي أمير العراقيين و خرسان لهشام، ثمّ أقرّه الوليد ين يزيد، قتله نائبه ثمّ قتل يزيد، إذ امتلك مروان الحمار، أنظر: الذهبي، نفسه، ج5، ص442.

[11] – الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم الخليفة أبو العبّاس الدّمشقي الأموي ولد سنة تسعين وقيل اثنتين وتسعين، وقت موت أبيه كان له نيّف عشر سنة فعقد له أبوه بالعهد من بعد هشام بن عبد الملك ،فلمّا مات هشام نسبت إليه الخلافة، أنظر: الذهبي، نفسه، ج5، ص370.

وكان ذلك سنة 126هـ/743م[1].

فلمّا استخلف مروان بن محمد الجعدي[2] آخر خلفاء بني أميّة، ضرب الدّراهم على السكّة بحرّان[3] إلى أن قتل وانتزع بنو العبّاس السلطة من بني أميّة[4].

ويمكن القول أنّ الخلفاء الأمويّين بعد عبد الملك اقتفوا أثره في ضرب الدّنانير العربية الإسلاميّة حتّى سقوط دولته سنة 132هـ/750م، فقد لعبت المسكوكات دورا إعلاميّا منذ ذلك الوقت، حيث حملت على وجهيها شهادة التوحيد إضافة إلى بعض الآيات القرآنيّة[5].

ب – السكّة العبّاسية:

بعد أن نجح العبّاسيون في القضاء على الخلافة الأموية، وتمكّنوا من إعلان دولتهم سنة 132هـ/750م، اتّبعوا أوّلا النظام النّقدي الأموي دون تغيير في الشكل العام أو الوزن، ولكنّهم ما لبثوا أن وضعوا بعض التغييرات، خاصة في الكتابات التي كانت على النّقود الأموية.

أشار المقريزي في حديثه عن نقود الخلافة العبّاسية، أنّ الخليفة الأول أبو العبّاس السفاح[6] (132إلى136هـ/750إلى754م) قام بضرب الدّراهم بمدينة الأنبار[7]، وكتب عليها السكّة العبّاسية، وقطع منها ونقصها حبّة ثم نقصها حبّتين[8]، كما قام بحذف الاقتباس القرآني من سورة الإخلاص، والذي كان ينقش على مركز الظّهر في الدّنانير الذّهبية والدّراهم الفضّية التي سكّتها الخلافة الأموية،

---

[1] – الكرملي، المرجع السابق، ص45.

[2] – مروان بن محمد الجعدي بن عد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص، بن أميّة أبو عبد الملك الخليفة الأموي، يعرف بمروان الحمار وبمروان الجعدي نسبة إلى مؤدّبه جعد بن درهم ولد بالجزيرة سنة اثنين وسبعين، عاش اثنين وستين سنة، أنظر: الذهبي، المصدر السابق، ج6، ص74.

[3] – طولها سبع وسبعون درجة وعرضها سبعة وثلاثون درجة، وهي مدينة عظيمة مشهورة في جزيرة أقور، وهي قصبة ديار مضر بينها وبين الرّها يوم وبين الرّقّة يومان، هي على طريق الموصل والشّام والرّوم، فتحت في أيّام عمر بن الخطّاب، أنظر: الحموي، المصدر السابق، ج2، ص235.

[4]– المقريزي، النّقود الإسلامية، ص9.

[5] – أنظر الملحق رقم 3 من هذه المذكرة.

[6] – عبد الله بن علي بن عبد الله بن العبّاس بن عبد المطّلب، أبو العبّاس، أول خلفاء الدّولة العبّاسية بويع له بالخلافة في الكوفة سنة 132هـ/749م لقّب بالسفّاح لكثرة ما سفح من الدّماء بنى مدينة الهاشمية وجعلها مقرّ خلافته، وهو أول من أحدث الوزارة في الإسلام، أنظر: الزركلي، ج4، المصدر السابق، ص116.

[7] – إحدى مدن العراق، تقع على شاطئ الفرات غربي بغداد، بينهما 10فراسخ أول من عمّرها سابور بن هرمز "ذو الأكتاف"، ثمّ جدّدها أبو العبّاس السّفاح وأقام بها إلى أن مات، أنظر: الحموي، نفسه، ج1، ص257 .

[8] – الكرملي، نفسه، ص46.

وسجّل بدلا منها عبارة: "محمد رسول الله"[1]، وهذا الشّعار يشير إلى التذكير بالرّسالة المحمّدية، كما رغب العبّاسيون من خلاله في تذكير الرّعيّة بقرابتهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي نفس الوقت يمثّل رسالة للعلويين بأنّ الخلافة قد ذهبت لأبناء عمومتهم، ويجب عليهم الرّضا بذلك والاعتراف بالخلافة العباسية[2].

ولما قام من بعده أبو جعفر المنصور[3] (136إلى158هـ/754إلى774م)، نقص الدّراهم ثلاث حبّات، فصارت ثلاثة أرباع قيراط، لأنّ القيراط أربع حبّات[4]، وضربت في هذه الفترة نقود فضّية في عدّة مدن حملت أسماءها مثل النّقود الهاشمية[5]، التي سكّت على المثقال البصري[6]، فكان يقطع على المثاقيل الوازنة الميّالة[7] التّامة، فضربت الهاشميّة على هذه المثاقيل مدّة أيام أبي جعفر المنصور وإلى غاية 158هـ/774م[8]، أمّا الدّنانير الذّهبية فلم تحمل اسم مدينة الضرب وذلك لأنّها تسكّ في المكان الذي يقيم فيه الخليفة[9]، وفي زمن الخليفة محمد المهدي[10] (158إلى169هـ/ 774إلى785م)، استمرّت الدّنانير الذّهبية العبّاسية تسكّ بنفس الطراز الذي كان زمن خلافة المنصور[11]، حيث ضرب سكّة مدوّرة فيها نقطة[12]، وأضاف عبارات جديدة إلى الدّراهم الفضّية تمثّلت في الصلاة على الرسول

---

[1] – ناهض، المرجع السابق، ص33.

[2] –عاطف، المرجع السابق، ص 68.

[3] – عبد الله بن محمد بن علي بن العبّاس، أبو جعفر المنصور، ثاني خلفاء بني العبّاس، ولّي الخلافة بعد وفاة أخيه السّفاح، قام ببناء مدينة بغداد وجعلها دار ملكه توفي بأرض مكّة محرما بالحجّ، دامت خلافته 22سن، أنظر: الزركلي، المصدر السابق، ج4، ص117.

[4] – المقريزي، النّقود الإسلامية، ص ص10،9.

[5] – منسوبة إلى محلّ الضرب، وهي مدينة بناها السّفاح بالكوفة ولم يضرب النّقود فيها إلّا العبّاسيون دون غيرهم، أنظر: المازندراني، المرجع السابق، ص65.

[6] – منسوب إلى مدينة البصرة بالعراق، أنظر: الكرملي، المرجع السابق، ص47.

[7] – التي فيها شيء من الميل إلى الرّجحان، ويراد بها هنا أنّها تامّة الوزن ليس فيها أدنى نقص، أنظر: الكرملي، نفسه، ص47.

[8] – المقريزي، الرسائل، ص165.

[9] – ناهض، نفسه، ص35.

[10] – محمد بن عبد الله المنصور، أبو عبد الله المهدي بالله، من خلفاء الدّولة العبّاسية في العراق، تولّى الخلافة بعد وفاة أبيه بعهد منه دامت خلافته عشر سنين وشهرا، كان محمود العهد محبا للرّعية، أنظر: الزركلي، نفسه، ج6، ص221.

[11] – ناهض، نفسه، ص38.

[12] – محمد عبد الرّؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي، النّقود والمكاييل والموازين، تح رجاء محمود السامرائي، دار الحرّية، العراق، دط،1401هـ/1981م، ص84.

بعبارة "صلى الله عليه وسلم"[1]، كما سجّل المهدي اسم ولديه موسى الهادي[2]، وهارون الرّشيد[3] على الدّراهم، باعتبارهما وليّا عهده، وقد سكّ الخليفة المهدي دراهمه في العديد من المدن.

ويشير المقريزي إلى أنّه لم يكن لموسى الهادي (169إلى170هـ/785إلى786م) سكّة تعرف[4]، ذلك أنّ فترة حكمه كانت قصيرة، إلّا أنّ بعض المراجع ذكرت أنّ هذا الخليفة سجّل اسم ابنه "جعفر" على الدّنانير الذّهبية المضروبة سنة 170هـ/786م للدّعاية له بين النّاس والتمهيد للبيعة له بولاية العهد بدلا من عمّه الرّشيد، ولكنّ وفاة موسى الهادي في ذلك العام حالت دون ذلك[5].

أمّا الدّراهم الفضّية فقد نقش عليها اسم وزيره "إبراهيم" وهو إبراهيم بن ذكوان الحرّاني، ويعتبر اسم إبراهيم أوّل اسم تحمله الدّراهم العربية لشخص ليس الخليفة أو وليّا للعهد[6].

لما تولّى هارون الرّشيد الحكم سنة 170هـ/786م حدث تطوّر رئيسي في نظام النّقود الإسلامية[7]، حيث ضرب دنانير ذهبيّة عليها اسمه ولقبه "عبد الله هارون أمير المؤمنين"[8]، كما أمر أن يكتب اسم ابنه عليها[9]، وأسماء بعض الولّاة خاصة ولاة مصر على النّقود الذّهبية[10]، وبذلك يعتبر هارون الرّشيد أوّل خليفة سجّل اسمه ولقبه كأمير المؤمنين على المسكوكات الإسلامية[11]، وكان ذلك لغايتين أساسيتين هما: الأولى سياسية لتأكيد سلطته الشرعية كخليفة للمسلمين، والثّانية لإشعار النّاس بأنّ

---

[1] – أنظر الملحق رقم 4 من هذه المذكرة.

[2] – موسى الهادي بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور، أحد خلفاء الدّولة العبّاسية، ولّي الخلافة بعد وفاة والده سنة 169هـ/785م، أراد خلع أخيه هارون الرّشيد من ولاية العهد وجعلها لابنه جعفر، دامت خلافته سنة وثلاثة أشهر، أنظر، الزركلي، المصدر السابق، ج7، ص327.

[3] – هارون الرّشيد بن محمد المهدي خامس خلفاء الدّولة العبّاسية تولّى الخلافة بعد وفاة أخيه الهادي سنة 170هـ/786م، كان عالما بالأدب وأخبار العرب والفقه، يحج سنة ويغزو سنة، صاحب وقعة البرامكة مدّة ولايته 23 سنة وشهران وأيام، أنظر: الزركلي، نفسه، ج8، ص62.

[4] – المقريزي، شذور العقود، الورقة السادسة، ص65.

[5] – عاطف، المرجع السابق، ص70.

[6] – ناهض، المرجع السابق، ص40.

[7] – المازندراني، المرجع السابق، ص34.

[8] – ناهض، نفسه، ص40.

[9] – المازندراني، نفسه، ص34.

[10] – عاطف ، نفسه، ص70.

[11] – أنظر الملحق رقم 5 من هذه المذكرة.

جعفر بن الهادي الذي حملت الدّنانير الذّهبية اسمه عام 170هـ/786م على أنّه هو الخليفة القادم، قد انتهى بوفاة أبيه الهادي[1].

ويذكر المقريزي في كتابه"شذور العقود في ذكر النّقود"، أنّ الخليفة هارون الرّشيد تنازل لجعفر البرمكي[2] عن الإشراف على السكّة، حيث قال: "فلمّا صيّر الرّشيد السكك إلى جعفر بن يحي البرمكي كتب اسمه بمدينة السّلام[3] وبالمحمّدية[4] من الرّي[5] على الدّنانير والدّراهم... وهارون أوّل خليفة ترفّع عن مباشرة العيار بنفسه، وكان الخلفاء من قبله يتولّون النّظر في عيار الدّراهم والدّنانير، وكان هذا ممّا نوّه باسم جعفر بن يحي، إذ هو شيء لم يتشرّف به أحد قبله"[6].

ويتبيّن لنا من هذا النص أنّ الخليفة هارون الرّشيد كان أوّل من ترك الإشراف على النّقود، فقد كان سابقوه من الخلفاء يشرفون على دور الضرب بأنفسهم، ويتولّون النّظر في عيار الدّراهم والدّنانير، بينما تنازل الرّشيد عن حقوقه المباشرة في صكّ النّقود، ووهبها لوزرائه وولّاته و عمّال ماله، مثل جعفر البرمكي، الذي ظهر اسمه على الدّنانير والدّراهم، واستمرّت دنانير الخليفة هارون الرّشيد من سنوات 176إلى186هـ/إلى792إلى802م وهي تحمل اسم جعفر[7]، ويذكر المقريزي أنّه تمّ تنصيب السندي[8] كمشرف على دار السّك بدلا من جعفر البرمكي، حيث قال: "فلمّا قتل هارون الرّشيد جعفر، صيّر السّكك إلى السندي، فضرب الدّراهم على مقدار الدّنانير وكان سبيل الدّنانير في جميع

---

[1] – ناهض، المرجع السابق، ص41.

[2] – أبو الفضل جعفر بن يحي بن خالد بن برمك البرمكي، وزير هارون الرّشيد، كان من الأجواد والفصحاء، ولم يبلغ أحد من الوزراء منزلة بلغها من الرّشيد، أنظر: بن خلكان، المصدر السابق، ج1، ص342.

[3] – هي ما تعرف حاليا ببغداد، اختلف في سبب تسميتها بذلك، فقيل أنّ دجلة يقال لها وادي السّلام،وقيل أنّ المنصور سمّاها مدينة السّلام تفاؤلا بالسّلامة، أنظر: الحموي، المصدر السابق،ج5، ص79.

[4] – وهي جزء من الرّي، و هو اسم وضعه لها العرب بعد افتتاحهم الرّي وهي من عراق العجم، وقد ضرب فيها العبّاسيون وبنوو طاهر وبنو سامان نقودا لهم، أنظر: المازندراني، المرجع السابق، ص65.

[5] – مدينة مشهورة من أمّهات وأعلام المدن، بينها وبين نيسابور مائة وستون فرسخا، أنظر: الحموي، نفسه، ج3، ص116.

[6] – المقريزي، شذور العقود، الورقة السادسة والسابعة ، ص ص65،66.

[7] – ناهض، نفسه، ص42.

[8] – السندي وزان الهندي، من رجال هارون الرّشيد المقرّبين منه، اسمه السندي بن هاشك، أنظر: الكرملي، المرجع السابق، ص48.

ما تقدّم ذكره سبيل الدّراهم وكان خلاص[1] السندي جيّدا، أشدّ النّاس خلاصا للذّهب والفضّة"[2]، ومنذ ذلك الحين لم يظهر اسم جعفر على مسكوكات مدينة السلام[3]، ونلاحظ ممّا تقدّم ذكره أنّ المسكوكات الإسلامية زمن الخليفة هارون الرّشيد عكست الكثير من الأحداث السياسيّة ووضّحت دقائقها.

وفي عهد الخليفة الأمين[4] 193إلى198هـ/809إلى814م ضربت طرز متنوّعة من الدّنانير[5]، حيث نصّب الخليفة الأمين منذ بداية خلافته العبّاس بن الفضل[6] مشرفا لدور السكّ، وقد نقش العبّاس اسمه على الدّنانير والدّراهم[7]، ويشير المقريزي إلى هذا في قوله: "حتّى كانت أيام الأمين محمد بن هارون الرّشيد، فصيّر دور الضرب إلى العبّاس بن الفضل بن الرّبيع، فنقش في السكّة بأعلى السطر "ربّي الله" ومن أسفلها " العبّاس بن الفضل"[8].

لقد حاول الخليفة الأمين خلع أخيه المأمون[9] من منصب ولاية العهد، ومبايعة ولده موسى[10] ولقّبه بلقب "النّاطق بالحق المظفر بالله"، واستخدم الأمين النّقود في الدّعاية لابنه موسى فقام بسكّ النّقود باسمه[11] بوزن عشرة أضعاف الوزن المعتاد للواحد منها[12]، وقد أشار المقريزي إلى هذا بقوله:

---

[1] – بفتح الخاء، الذّهب الخالص من كلّ غش، أنظر: عمارة، المرجع السابق، ص197.

[2] – المقريزي، النّقود الإسلامية، ص10.

[3] – ناهض، المرجع السابق، ص43.

[4] – محمد بن هارون الرّشيد بن المنصور، خليفة عبّاسي ولد ببغداد، ولّي الخلافة بعد وفاة أبيه سنة 193هـ/813م بعهد منه، كان مكثرا من إنفاق الأموال منصرفا إلى اللهو، قتل بالسيف في مدينة السّلام، أنظر: الزركلي، المصدر السابق،ج7، ص128.

[5] – عاطف، المرجع السابق، ص70.

[6] – العبّاس بن الفضل بن الرّبيع بن يونس، أبو العبّاس، وزير أديب حازم، كان أبوه وزيرا للمنصور العبّاسي، ولما استخلف الأمين ولّاه الحجابة والإشراف على دار السكّ في مدينة السّلام، أنظر: الزركلي، نفسه، ج5،ص148.

[7] – ناهض، نفسه، ص44.

[8] – المناوي، المرجع السابق، ص86.

[9] – عبد الله بن هارون الرّشيد بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور، سابع خلفاء بني العبّاس في العراق، ولّي الخلافة بعد خلع أخيه الأمين سنة 198هـ/813م، اشتهر بترجمة كتب العلم والفلسفة ، أنظر: الزركلي، نفسه، ج4، ص142.

[10] – موسى بن محمد الأمين بن هارون الرّشيد العبّاسي، أمير ثارت من أجله الفتنة بين الأمين والمأمون، وكان أبوهما هارون الرّشيد قد جعل ولاية عهده للأمين ثمّ المأمون،ولكن بعد وفاة هارون الرّشيد وتولي الأمين الخلافة خلع أخاه المأمون وجعل الولاية لابنه موسى وسمّاه النّطق بالحقّ، فقامت الحرب بين الأخوين انتهت بقتل الأمين، أنظر: الزركلي، نفسه، ج7، ص227.

[11] – عاطف، نفسه، ص71.

[12] – ناهض ، نفسه، ص45.

"فلمّا عهد الأمين إلى ابنه موسى ولقّبه النّاطق بالحقّ المظفر بالله ضرب الدّنانير والدّراهم باسمه وجعل زنة كلّ واحد عشرة" ونقش عليها:

كلّ عزّ ومفخر فلـموسى المظـفّر

ملك خصّ ذكره في الكتاب المسطّر[1].

وقد حاول الأمين من خلال هذه النّقود التّذكاريّة، الدّعاية لابنه وإقناع العامّة وكبار رجال الدّولة العبّاسية بما يرمي إليه من خلع أخيه المأمون، والمبايعة بولاية العهد لولده موسى[2].

من هنا نلاحظ أنّ المسكوكات في هذه الفترة كشفت عن الصّراع الذي احتدم بين الأخوين الأمين والمأمون بني هارون الرّشيد.

ولما قتل الأمين اجتمع الأمر لعبد الله المأمون 198إلى218هـ /813إلى833م، شهدت الدّنانير في هذه الفترة تطوّرا مهما تمثّل في تسجيل مكان الضّرب عليها[3]، كما حدث في عهده أن تغيّرت العبارات الدّينية المسجّلة، حيث سجّلت كلمة "الله" بأعلى كتابات مركز الظّهر، وظهر الاقتباس القرآني من سورة الرّوم في هامش إضافي خارجي حول هامش تاريخ الضّرب "لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله"[4]، وأضيفت عبارة "ولو كره المشركون" إلى الآية الكريمة "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحقّ ليظهره على الدّين كلّه"[5]، وكانت هذه التطوّرات قد ظهرت على الدّراهم أيضا قبل ذلك[6].

وأشار المقريزي إلى أنّ الدّراهم في عهد الأمين نقشت بالمخراط[7] كما تنقش الخواتم[8]، لأنّه لم يعثر على أحد يقوم بنقشها[9].

---

[1] – الكرملي، المرجع السابق، ص50.

[2] – عاطف، المرجع السابق ، ص71.

[3] – نفسه ، ص72.

[4] – المازندراني، المرجع السابق، ص34.

[5] – ناهض، المرجع السابق، ص47.

[6] – عاطف، نفسه، ص72.

[7] – آلة تسوّى بها الخواتم وما أشبهها ، أنظر: المازندراني، نفسه، ص66.

[8] – في الأصل الخواتيم، والخواتم جمع خاتم، أنظر: المناوي، المرجع السابق،ص87.

[9] – المقريزي، النقود الإسلامية، ص11.

وبعد وفاة الخليفة المأمون، استمرّت النّقود العبّاسية على ما كانت عليه، حيث حملت اسم الخليفة الحاكم ومدينة السكّ وتاريخ السكّ[1]، وكان ذلك أيّام الخليفة المعتصم[2] والواثق[3]والخليفة المتوكّل[4]، حسب ما أشار إليه المقريزي[5]، لما توفي الخليفة المتوكّل، شهدت هذه الفترة تقلّص نفوذ الخلافة العبّاسية بسبب قيام العديد من الدّول المستقلّة في الشرق والغرب، وفقدت الخلافة الكثير من دور السكّ، التي أصبحت تضرب النّقود بأسماء الحكّام المستقلّين، وقد شهد النّظام النّقدي لهذه المرحلة اضطرابا كبيرا انخفض معه عيار الدّنانير بشكل كبير[6].

هذا ما أشار إليه المقريزي في كتابه"النّقود الإسلامية" في قوله: "فلمّا قتل المتوكّل، وتغلّبت الموالي من الأتراك، وتناثر سلك الخلافة، وبقيت الدّولة العبّاسية في التّرف، وقوي عامل كلّ جهة على ما يليه، وكثرت النّفقات وقلّت المجابي، بتغلّب الولّاة على الأطراف"[7]، كما ذكر المقريزي أنّ هذه الأوضاع المتدهورة أدّت إلى انتشار العديد من الظواهر السلبية من بينها غشّ الدّراهم[8]، ذلك أن الدّراهم والدّنانير في تلك الفترة أصبحت تخلط بالنّحاس وغيرها من المعادن الأخرى، هذا ما أفقدها جودتها وقيمتها، ويقال أن أوّل من غشّ الدّراهم وضربها زيوفا[9] عبيد الله بن زياد حين فرّ من البصرة سنة 64هـ/ 683م[10]، ثمّ تفشّت هذه الظاهرة تدريجيا في كلّ الأمصار والأسقاع،

---

[1] – ناهض، المرجع السابق، ص48.

[2] – محمد بن هارون الرّشيد بن المهدي بن المنصور، أبو إسحاق، المعتصم بالله العبّاسي، بويع بالخلافة سنة 218هـ/833م يوم وفاة المأمون وبعهد منه، هو أوّل من أضاف إلى اسمه إسم "الله" تعالى من الخلفاء، فقييل "المعتصم بالله" دامت خلافته ثمانية سنين وثماني أشهر، أنظر: الزركلي، المصدر السابق، ج7، ص ص،128،127.

[3] – هارون الواثق بالله، بن محمد المعتصم بالله، بن هارون الرّشيد العبّاسي، أبو جعفر، من خلفاء الدّولة العبّاسية بالعراق، ولّي الخلافة بعد وفاة أبيه سنة 227هـ/841م، دامت خلافته خمس سنين وتسعة أيّام، أنظر: الزركلي، نفسه، ج8، ص63.

[4] – هو جعفر بن محمد بن هارون بويع سنة 232هـ/846م، ولقّب بالمنتصر بالله، فلمّا كان في اليوم الثّاني لقّبه أحمد بن أبي داوود "المتوكّل على الله"، وذلك في اليوم الذي مات فيه الواثق، قتل سنة 247هـ/863م، أنظر: المازندراني، المرجع السابق، ص239.

[5] – المقريزي، الرسائل، ص166.

[6] – عاطف ، المرجع السابع، ص73.

[7] – المقريزي، النّقود الإسلامية، ص11.

[8] – المقريزي، شذور العقود، الورقة الثامنة، ص66.

[9] – والجمع زيوف، هو الدّرهم الذي خالط فضّته نحاس أو غيره من المعادن الأقل قيمة، ففاتته صفة الجودة، أنظر: عمارة، المرجع السابق، ص274.

[10] – الكرملي، المرجع السابق، ص50.

وكان ذلك أيام دولة العجم من بني بويه[1]، حيث صارت النقود تضرب بأسماء حكّام بني بويه إلى جانب اسم الخليفة العبّاسي، والذي افتقد لكلّ مقوّمات الخلافة، ولم يبقى إلّا الدّعاء له في خطبة الجمعة ونقش اسمه على النّقود[2]، وامتدّ هذا الأمر إلى أيّام السلاجقة[3]، الذين خلفوا حكّام الدّولة البويهية[4]، وقد ضربت النّقود بأسماء حكّام السلاجقة بالإضافة إلى اسم الخليفة العبّاسي مع الإكثار من الألقاب بشكل واضح وملموس مثل: "السلطان المعظّم" و "السلطان الأعظم"[5].

وإجمالا يمكن القول أنّ النّظام النّقدي الإسلامي، ابتدأ بالحفاظ على تلك الدّنانير البيزنطية والدّراهم الساسانية التي كانت متداولة عند العرب قبل الإسلام، والتي أقرّها الرّسول صلى الله عليه وسلم على عهده وجعلها آلية للتعاملات سواء في الزكاة أو غيرها، وتواصل العمل بهذه المسكوكات إلى غاية عهد الخليفة الثّاني عمر بن الخطّاب الذي قام بالعديد من الإصلاحات الجذرية عليها، حيث كان له الفضل في أنّه اعتبر أوّل خليفة في الإسلام يقوم بإصدار النّقود الخالصة للدّولة الإسلامية، وبعده شهدت المسكوكات العديد من التطوّرات، إلى أن أصدرت العملة الإسلامية المتحرّرة من كل أشكال التبعيّة الأجنبيّة، كان ذلك على عهد الخليفة الأموي الخامس عبد الملك بن مروان، حيث كسبت خصائصها ومميّزاتها الذّاتية، والتي استمرّت في التداول حتّى سقوط الدّولة الأموية، وقيام الدّولة العبّاسية، إذ حافظ خلفاء هذه الأخيرة في البداية على النّظام النّقدي الأموي، ولكنّها ما لبثت أن أقدمت على مباشرة العديد من الإصلاحات عليه، حتّى أصبحت لها عملتها الخاصّة بها.

---

[1] – أوّل من اشتهر بهذا الاسم "علي بن بويه"، ثمّ اشتهر بعد ذلك بعماد الدّولة، وهو الذي أسّس هذه السلالة في ديار فارس، ثمّ أسّست دولة بني بويه في العراق على يد "مجد الدولة"، أنظر: عمارة، المرجع السابق، ص51.

[2] – عاطف، المرجع السابق، ص74.

[3] – أسرة إسلامية تركية، حكمت إيران وآسيا الصغرى والعراق وسوريا، تنسب إلى زعيم عشائر الغز التركمانية "سلجوق"، أنظر: المقريزي، الرسائل، ص167.

[4] – المناوي، المرجع السابق، ص87.

[5] – المازندراني، المرجع السابق، ص38.

المبحث الثالث:

المسكوكات وتأثيرها على الأوضاع العامّة

-المسكوكات المصرية أنموذجا-.

أولا: النّقود المصرية من خلال مصنّفات المقريزي.

ثانيا: تأثيرات العملة على الأوضاع العامة بمصر.

حظيت مصر بالعناية والاهتمام في كثير من مصنّفات المقريزي، حيث تطرّق في حديثه عنها إلى عدّة جوانب من تاريخها: السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي... ولعلّ هذا الاهتمام يرجع إلى كونه نشأ وتربّى فيها، وتلقّى العلم على أيدي شيوخها، وتقلّد عدّة وظائف كبرى بها، وما يهمّنا هنا هو الجانب الاقتصادي في مصر الإسلامية، فقد أورد المقريزي مادّة علمية هامّة عن اقتصاد هذا البلد، خاصّة الجانب النّقدي، منذ فتح مصر وإلى غاية عصره، حيث أنّ المسكوكات المصرية تأثّرت بالأوضاع التي كانت سائدة آنذاك، ممّا جعل قيمتها ترتفع أحيانا وتنخفض أحيانا أخرى.

أولا: النّقود المصرية من خلال مصنّفات المقريزي:

تعاملت مصر في مختلف مبادلاتها التجارية بالذّهب فقط في غالب الأحيان، وانتشر هذا الأمر في سائر أرجائها، منذ الجاهلية وحتى الإسلام[1]، ودليل ذلك حسب المقريزي، أنّ خراجها كان بالذّهب لا غير[2]، وقد أشار إلى ذلك في مؤلّفه "المواعظ والاعتبار" حيث ذكر أنّ أوّل من جبي خراج مصر في الإسلام هو عمر بن العاص[3] رضي الله عنه، فكانت جبايته اثني عشر ألف ألف دينار، بمقدار دينارين من كل رجل[4]، وقد فرض عمر بن العاص مقدار الخراج هذا على كلّ من كان بمصر من البالغين سواء من الرّجال والنّساء، أو الصّبيان والشّيوخ، واستمرّت أثمان ومبيعات مصر تتمّ بالذّهب إلى أن ضعفت باستيلاء الفرنج عليها، وظهرت منذ ذلك الحين الدّراهم الفضّية[5].

ظلّت المسكوكات المصرية منذ فتح مصر تابعة للخلافة الرّاشدة، ثمّ الأمويين، إلى غاية عهد الدّولة العبّاسية وقيام الدّول المستقلّة عن الخلافة، حين قام الأمير العبّاس أحمد بن طولون[6] بضرب

---

[1] – المقريزي، الرسائل، ص167.

[2] – المقريزي، إغاثة الأمة، ص138.

[3] – بن وائل بن هاشم بن سعيد بن سهم بن عمرو غالب القرشي السهمي، أسلم عام خيبر، استعمله الرسول صلى الله عليه وسلم على عمان، ثم ولّي فلسطين لعمر بن الخطاب، ثمّ سيّره عمر بجيش إلى مصر فافتتحها، وبقي واليا عليها إلى أن عزله عثمان، سار إلى معاوية وعاضده، وهو أحد الحكمين في واقعة التحكيم، سيّره معاوية إلى مصر وبقي بها إلى أن مات، أنظر: أبو الحسن بن أبي الكرم محمد بن واحد الشيباني ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1433هـ/2012م، ص ص 242،243.

[4] – المقريزي، الخطط، ص ص 98،99.

[5] – الكرملي، المرجع السابق، ص54.

[6] – هو أحمد بن طولون الأمير أبو العبّاس التركي، أمير مصر، ولّي مصر بعد عزل أرخوز بن ألوغ طرخان في رمضان 254هـ/868م، وقد مضى من عمره أربع وثلاثون سنة ويوم واحد، حكم مصر مدّة 16 سنة توفي عام 270هـ/883م، أنظر: بن تغري بردي، المصدر السابق، ص3.

دنانير عرفت بالأحمدية، وكان عيارها أجود من عيار السّندي بن هاشك[1]، ولما دخل القائد أبو الحسن جوهر[2] الكاتب الصّقلي إلى مصر بعساكر المعز لدين الله[3] سنة 358هـ/968م، صارت مصر منذ ذلك الحين دار ملكه، فضرب هذا القائد الدينار المعزّي ونقش على أحد وجهيه ثلاثة أسطر جاء في أحدها "دعي الإمام المعز لتوحيد الأحد الصمد" وتحته سطر فيه "ضرب هذا الدينار بمصر سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة"، وفي الوجه الآخر "لا إله إلّا الله محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدّين كلّه ولو كره المشركون علي أفضل الوصيين وزير خير المرسلين"، وكان هذا الدينار يصرف بخمسة عشر درهما ونصف[4].

وفي أيام الحاكم بأمر الله[5] كثرت الدّراهم فكان كلّ أربع وثلاثين درهما بدينار، ونزل السّعر واضطربت أمور النّاس[6]، هذا الوضع أدّى إلى سحب الدّراهم القديمة، ومنع التعامل بها، وكان على كلّ من بيده هذه الدّراهم التوجّه بها إلى دور الضرب، أصبح مقدار الدّراهم الجدد ثمانية عشر درهما بدينار[7].

ولما زالت الدّولة الفاطمية بدخول الفرس الشام ومصر سنة 569هـ/1173م، فضربت السكّة بالقاهرة باسم المرتضي بأمر الله، وباسم الملك العادل محمود بن زنكي[8] صاحب بلاد الشام، حيث

---

[1] – المقريزي، شذور العقود، الورقة التاسعة، ص68.

[2] – هو جوهر بن عبد الله الرومي أبو الحسن، باني مدينة القاهرة والجامع الأزهر، كان من موالي المعز لدين الله العبيدي، توفي سنة 381هـ/991م، أنظر: الذهبي، المصدر السابق، ج15، ص120.

[3] – هو المعز لدين الله أبو تميم معد بن المنصور إسماعيل بن القائم العبيدي المهدوي، المغربي، الذي بنيت القاهرة المعزّية له، كان صاحب المغرب وكان وليّ عهد أبيه، فتح سجلماسة وفاس، مات سنة 365هـ/975م، عاش46 سنة، وكانت دولته24 سنة، أنظر: الذهبي، نفسه، ج15، ص159، ص166.

[4] – الكرملي، المرجع السابق، ص ص58،57.

[5] – أبو العبّاس أحمد بن حسين بن أبي بكر بن الأمير أبى علي القبي بن الأمير حسن بن الرّاشد بالله أبي جعفر المنصور، قدم مصر سنة 659هـ/1238م، وهو ابن خمسة عشر سنة، أيام سلطنة الظاهر بيبرس، وقيل أنّ الظاهر بعث من أحضره من بغداد، أنظر: أبو العباس أحمد القلقشندي، صبح الأعشى، ج3، دار الكتب الخديوية، القاهرة، مصر، دط، 1332هـ/1914م، ص265.

[6] – المقريزي، النقود الإسلامية، ص14.

[7] –المقريزي، إغاثة الأمة، ص140.

[8] – الملك العادل ناصر، أبو القاسم، محمود بن الأتابك قسيم الدّولة أبي سعيد زنكي بن الأمير الكبير آقسنقر التركي السلطاني الملكشاهي، تملّك حلب بعد مقتل أبيه، حاصر دمشق ثمّ تملّكها وبقي بها 20سنة، أنظر: الذهبي، نفسه، ج20، ص531، ص534.

قام كلّ منهما برسم اسمه على أحد وجهي الدّينار[1]، وهنا حلّت بمصر أزمة اقتصادية كبيرة، ذلك أنّ الذّهب والفضّة قلا بشكل كبير حتى انعدما، فساءت أحوال النّاس بسبب ما حدث، ولشدّة ندرة الدّنانير كان من يحصل على دينار فكأنّما بشّر بالجنّة، وسبب هذه الأوضاع المتدهورة ما خرج من القصر من دراهم ودنانير، ومصاغ ونحاس، وملبوس وقماش، وسلاح، وكانت قيمة هذه الكنوز تفوق ما يمتلكه الأكاسرة، وما تشتمل عليه الممالك الأخرى، وما تعجز عن عدّه الألسنة[2].

ويشير المقريزي أنّه لما حكم صلاح الدّين[3]، أمر في شوّال من سنة 583هـ/1187م بأن تبطل نقود مصر السّابقة، خاصّة الدّرهم الأسود المضروب من الفضّة، وضرب بدلا منها الدّراهم النّاصرية وجعلها من فضّة خالصة ومن نحاس، واستمرّت هذه الدّراهم تتداول في مصر والشام إلى أن دخل الملك الكامل ناصر الدين[4]، فأبطل الدّرهم النّاصري وأمر في ذي القعدة سنة 622هـ/1225م بضرب دراهم مستديرة، ومنع التعامل بالدّراهم المصرية العتق، وهي التي يدعوها أهل مصر الورق، فتركوا التّعامل بها[5].

راجت هذه النّقود في بقيّة دولة بني أيوب، وفي أيّام مواليهم الأتراك بمصر والشام حتّى قلّ الذّهب بالنسبة إليها، وصارت كلّ المبيعات تتمّ بواسطتها، وبها يؤخذ خراج الأرض وأجرة المساكن وغيرها[6]، وأمّا الفلوس فكانت تستخدم في المبيعات التي تقلّ أثمانها عن الدّينار أو جزء منه، وخصّصت لنفقات البيوت وأغراضها من الخضر والبقول ونحوها من الحاجات البسيطة[7] .

ولما قام الأتراك مقام الأيوبيين حافظوا على كلّ ما كان في الدولة الأيوبية، وأبقوا على نقودهم دون أي تغيير، افتخاراً بنسبهم إليهم، وفي هذا يقول المقريزي: "حتّى أنّي شاهدت المراسيم الّتي كانت

---

[1] – المقريزي، شذور العقود، الورقة التاسعة، ص68.

[2] – المقريزي، الرسائل، ص170.

[3] – السلطان الكبير، الملك الناصر، صلاح الدّين، أبو المظفّر، يوسف ابن الأمير نجم الدين أيوب بن شاذي، بن مروان بن يعقوب، الدويني، ثم التركي المولد ولد سنة532هـ/1137م، كان شجاعا كثير الغزو، أنظر: الذهبي، المصدر السابق، ج21، ص278.

[4] – هو الملك الكامل ناصر الدين محمد بن الملك المظفر شهاب الدين غازي ابن السلطان الملك العادل أبي بكر محمد بن أيوب، تملّك ميّافارقين وغيرها بعد أبيه كان شابا عاقلا شجاعا غازيا، قتله هولاكو،أنظر: الذهبي، نفسه، ج23، ص ص202،201.

[5] – المقريزي، الرسائل، ص170.

[6] – المقريزي، إغاثة الأمة، ص140.

[7] – نفسه، ص141.

تصدر عن الملك المنصور قلاوون[1]، وفيها بعد البسملة "الملك الصالحي"، وتحت ذلك بخطّه "قلاوون"[2].

لما ولّي الظاهر ركن الدّين بيبرس البندقداري[3]، ضرب دراهما سمّاها الظاهرية[4]، وجعل كلّ مائة درهم منها: من سبعين درهما من الفضّة الخالصة، وثلاثين درهما من النحاس، وجعل رنكه[5] على الدّراهم والذي كان على شكل أسد.

ظلّت الدّراهم الظاهرية والكاملية[6] أساس المعاملات والتبادلات التّجارية في مصر والشام طوال تلك الفترة، إلى أن فسدت سنة 781هـ/1379م وحلّت محلّها الدّراهم الحموية[7]، فكثر تذمّر النّاس منها وكان ذلك زمن حكم الظاهر برقوق[8]،

الذي ولّى محمود بن علي أستدارا[9] على الأموال السلطانية[10]، سعى هذا الأخير إلى جمع الفوائد وتحصيل الأموال، فكان يبعث إلى بلاد الفرنجة لجلب النحاس الأحمر، فأبطل ضرب الدراهم واتخذ

---

[1] – السلطان الملك المنصور سيف الدين قلاوون، الألفي، الصالحي النجمي العلائي، أحد أشهر سلاطين المماليك البحرية، كان من رجال الملك الصالح أيوب زوج شجرة الدّر، كان من كبار الأمراء أصحاب النفوذ في دولة بيبرس، ولّي السلطنة في الحادي عشر من رجب سنة 678هـ/1279م، أنظر: المقريزي، السلوك، ج2،ص120.

[2] – المقريزي، النقود الإسلامية، ص15.

[3] – كان بيبرس تركي الجنس، اشتراه الملك الصالح نجم الدّين أيوب، وترقّى في خدمته واستفاد منه، وبعد وفاة الملك الصالح قام بيبرس في خدمة ابنه إلى أن قتل، ولم يزل بيبرس يرتقي إلى أن قتل الفارس أقطاي، فخرج من القاهرة إلى دمشق، ثمّ عاد إلى مصر، وخرج مع الملك المظفر قطز إلى قتال التتر، ولما قتل قطز، اتفق الأمراء وبايعوه على السلطنة، أنظر: المقريزي، السلوك، ج1، ص520.

[4] – هي المنسوبة إلى الملك الظاهر ركن الدين بيبرس البندقداري، أنظر: الكرملي، المرجع السابق، ص61.

[5] – الرّنك بفتح الراء مشدّدة وسكون النون، جمعها رنوك، هل لفظ فارسي معرّب، وهو الشارة أو الشعار المنقوش، يتّخذه الأشراف علامة يعرفون بها، وقد تطبع علة النّقود، أنظر: عمارة، المرجع السابق، ص258.

[6] – هي التي ضربها الكامل ناصر الدين محمد بن العادل، أنظر: الكرملي، نفسه، ص61.

[7] – نسبة إلى حماة من ديار الشام، والمراد بها هنا الدّراهم التي ضربها فيها المماليك البحرية، أنظر: الكرملي، نفسه، ص61.

[8] – هو الملك الظاهر برقوق بن أنس بن عبد الله، الجركسي، العثماني، تولّى أمر الملك سنة784هـ/1382م، وبايعه الخليفة المتوكّل محمد بن المعتضد، وقيل أنّه كان أعظم ملوك الجراكسة، توفي على فراشه بالقاهرة سنة801هـ/1398م، أنظر: المقريزي، إغاثة الأمة، ص145.

[9] – الأستدار، كلمة فارسية متكوّنة من أستاد أي صاحب أو كبير، ودار أي منزل، فيكون معناها رئيس المنزل، وهو لقب يلقب به من تلقى عليه أعباء بيت أحد الملوك، أنظر: الكرملي، نفسه، ص61.

[10] – نفسه، ص61.

دور ضرب في الإسكندرية والقاهرة لضرب الفلوس، واستمرّ ذلك طيلة أيّامه، فكثرت الفلوس وراجت حتّى أصبحت هي النقد الغالب في البلد[1].

وفي هذه الفترة قلّت الدراهم حتّى كادت تنعدم، لسببين رئيسيّين أحدهما أنّ دور الضرب توقفت عن سكّ العملة الذهبية، والآخر أنّ النّاس قاموا باتخاذ كلّ ما يملكونه من دراهم ودنانير كحليّ للزينة[2]، ويشير المقريزي إلى ذلك في قوله: "وأبطل ضرب الدّراهم، فتناقصت حتّى أصبحت عرضا[3] ينادى عليه في الأسواق، بحراج[4] حراج، وغلبت الفلوس"[5]، حتّى صارت تنسب إليها كلّ قيم الأعمال والمبيعات، وبلغ كلّ مثقال من الذّهب مائة وخمسين من الفلوس، وكلّ زنة من الفضّة بخمسة دراهم من الفلوس، فتدهورت أحوال النّاس بسبب ذلك، وتعذّر وجود المطلوبات لاختلاف النقود[6].

استمرّ الحال على ما هو عليه إلى غاية قدوم الملك المؤيّد شيخ عزّ نصره[7] من دمشق سنة817هـ/1414م، بعد قتل الأمير نوروز الحافظي نائب دمشق، وكان هذا الملك قد أحضر معه شيئا كثير من الدراهم البندقية[8]، والدراهم النوروزية[9]، فاستحسنها النّاس وتعاملوا بها[10].

وفي سنة818هـ/1415م، قام الملك المؤيّد شيخ عزّ نصره بضرب الدراهم المؤيّديّة[11] في القاهرة، وكان وزن هذه الدراهم نصفًا، ربعًا، وثمنًا من درهم الفضّة الخالصة، وقيمته ثمانية عشر درهمًا من الفلوس، فتعامل النّاس بهذه النّقود[12].

---

[1] – المقريزي، إغاثة الأمة، ص145.

[2] – نفسه، ص145.

[3] –كلّ شيء سوى النّقدين، أي الدّراهم والدّنانير، ويقال: الدّراهم والدّنانير عين وما سواهما عرض، جمعها عروض، أنظر:الكرملي، المرجع السابق، ص62.

[4] – كلمة ينطق بها البائع مرّتين أو مرارا قبل أن يبيع بيعا باتا ما بيده، فالحراج إذا وقوف البضاعة مع الدّلال عند ثمن لا يزاد عليه، وسوق الحراج تكون في المدن الكبيرة، أنظر: الكرملي، نفسه، ص62.

[5] – المقريزي، شذور العقود، الورقة العاشرة، ص69.

[6] – المقريزي، إغاثة الأمّة، ص ص 146،145.

[7] – السلطان الملك المؤيّد أبو النصر شيخ الحموي الظاهري سرق من بلاده وهو صغير، وجلب إلى القاهرة وعمره 12سنة، فأخذه السلطان الملك الظاهر، ورقّاه في خدمته، فعرف بالشيخ المحمودي، جعله على رأس النوبة ثمّ ولّاه نيابة طرابلس، ثمّ الشام، أنظر: المقريزي، السلوك، ج6، ص338.

[8] – هي التي كانت تضرب في البندقية، أنظر: المقريزي، الرسائل، ص171.

[9] – هي المنسوبة إلى الأمير نوروز الحافظي، أنظر: عمارة، المرجع السابق، ص212.

[10] – المقريزي، النقود الإسلامية، ص ص16،15.

[11] – نسبة إلى السلطان المملوكي المؤيّد أبو النصر شيخ، ضربت في سنة 817هـ/1396م، أنظر: عمارة، نفسه، ص212.

[12] – المقريزي، النقود الإسلامية، ص16.

وكان لضرب الملك المؤيد للدراهم المؤيّديّة ست فضائل :

الأولى: كانت هذه النقود توافق ما سنّه الرسول صلى الله عليه وسلم في فريضة الزّكاة، لأنّه قال عليه الصّلاة والسّلام أنّ الزّكاة فرضت في الفضّة الخالصة لا المغشوشة.

الثانية: الاقتداء بخلاص الخلفاء الراشدين في ضرب النقود.

الثالثة: أنّه لم يتّبع سنّة المفسدين الذين نهى الله تعالى عن اتباعهم في غشّ الدّراهم.

الرّابعة: أنّه ابتعد عن الشره في الدنيا، وذلك أنّ الدراهم لم تغش إلّا رغبة في الزيادة منها.

الخامسة: أنّه أزال الغش تمامًا في النقود لأنّ الدّين الإسلامي ينهى عن الغش.

السادسة: أنّه فعل ما فيه نصح لله ولرسوله، بالإضافة إلى عدّة فوائد أخرى[1].

وممّا أثار تعجّب المقريزي أنّه بالرغم من فضل الملك المؤيد ومحاسن دراهمه التي لقيت قبولًا بين النّاس، إلّا أنّها تضاف وتنسب إلى الفلوس، التي لم يجعلها الله تعالى قطّ نقدًا في قديم الدهر[2]، وهنا يشير الكرملي إلى أنّ المقريزي لم يكن على اطلاع تام بتاريخ النقود، ذلك أنّ الأقدمين من الرومان واليونان كانوا يستعملون نقود النّحاس، والتي ربّما سبقت نقود الفضّة والذهب[3].

ويذكر المقريزي أنّ قضاة القضاة في مصر أصدروا مرسومًا، يلزمون به شهود الحوانيت، بأنّ لا يكتبوا أيّ سجل أرض، أو إيجار دار، أو صداق امرأة، إلّا ويكون المبلغ من الدنانير المؤيدية، ويشترط أيضًا على دواوين الملكية، ودواوين الأمراء، والأوقاف ألّا يكتبوا في دفاتر حساباتهم متحصلًا أو مصروفًا إلّا من الدّراهم المؤيدية[4].

وهنا تتجلى لنا المكانة الكبيرة و القدر العظيم الذي حظي به الملك المؤيد و دراهمه بين النّاس.

ويتحدث المقريزي عن أثمان المبيعات وقيم الأعمال فيقول أنّها ومنذ سنة 806هـ/1403م، وفي كلّ جهة من جهات الأرض كلّها، وعند كلّ أمّة من الأمم، إنّما هي الذّهب والفضّة فقط، فلم تتخذ أي طائفة من طوائف البشر في قديم الزمان ولا حديثه نقدا غيرهما، وإنّما وجدت بعض المبيعات البسيطة والتي يقلّ ثمنها عن الدّرهم، أو الدينار أو جزء منهما، فاتخذ البشر نحاسا يضربون منه قطعا صغارا تسمّى فلوسا لشراء هذه الأشياء، ولم يكن يوجد منها سوى الشيء اليسير[5]، وفيما بعد كثر

---

[1] – المقريزي، الرسائل، ص ص 175،176.

[2] – المقريزي، شذور العقود، الورقة 11، ص70.

[3] –الكرملي، المرجع السابق، ص65.

[4] – نفسه، ص ص 65،66.

[5] – المقريزي، إغاثة الأمة، ص141.

ضرب هذه الفلوس من النحاس الأحمر، وراجت رواجا كبيرا حتى صارت النّقد الغالب بين النّاس، وبواسطتها تتمّ معظم المبادلات التجارية ، وقد كان هذا السبب الرّئيسي في الأزمات التي حلّت بمصر، وفي هذا السّياق أضاف المقريزي أنّ ظاهرة رواج الفلوس غاية في القبح والعار، إلّا أنّ النّاس اعتادوا عليها وألفوها، ويدعوا إلى ضرورة النّظر في سعر القنطار من النّحاس الأحمر، ويضاف إليه جملة ما يصرف عليه بدور الضّرب، حتّى يعرف كم يصرف لكلّ دينار من الفلوس، وكم يصرف لكلّ درهم مؤيّدي، وإذا ضربت هذه الفلوس أصبحت نقودا متداولة بين النّاس، وتضاهي في أهمّيتها النّقود المؤيّدية[1].

هذا كلّ ما استطعنا استخلاصه من مؤلّفات المقريزي التي تطرّق فيها للحديث عن المسكوكات المصرية، والتي تأثّرت في غالب الأحيان بالأوضاع السياسية، فقد كان كلّ من يتولّى الحكم يبطل عملة سابقيه ويضرب دراهم جدد، وبذلك تنوّعت الدّراهم واختلفت، ممّا أثّر سلبا على الأوضاع العامّة في مصر بشكل سلبي، وهو ما سنتطرّق إليه فيما يأتي.

[1] – المقريزي، شذور العقود، الورقة 13، ص72.

ثانيا: تأثيرات العملة على الأوضاع العامّة بمصر

تميزت معاملات مصر ومختلف مبادلاتها التجارية بالذّهب فقط، هذا ما انعكس بالإيجاب على استقرار الأوضاع العامّة بها، غير أنّه لما ظهرت العملة النّحاسية، راجت رواجا كبيرا حتّى قلّ الذّهب، وحلّت الفلوس محلّ الدّراهم والدّنانير، ممّا أدّى إلى تدهور الأوضاع بمصر نتيجة للعديد من الأزمات، وقد امتدّ تأثير العامل النّقدي على مجريات الحياة في المجتمع المصري ليشمل جوانب الحياة المختلفة، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

يشير المقريزي إلى أنّ ظاهرة رواج الفلوس كانت السبب في خلق العديد من الأزمات الاقتصادية بمصر، زمن حكم العديد من الدّول مثل: الدّولة الطولونية، والأيوبية، والفاطمية، ودولة المماليك، فقد حدث الغلاء[1] الذي كان سببا في نقص إيرادات الدّولة، وتدهورت الأوضاع المعيشية السكان، إلّا أنّ أقسى هذه الأزمات كان زمن حكم دولة المماليك، ويذكر المقريزي أنّه أيام السلطان العادل كتبغا[2] حدث بلاء عظيم في مصر، حيث ارتفعت الأسعار واشتدّت المجاعة وانتشرت الأوبئة[3]، وفسدت أحوال النّاس، واضطربت أمور الفلاحين بسبب تلف الزّرع[4]، فبلغ سعر القمح مائة وسبعين درهما، والشعير والفول إلى مائة درهم، وبلغ سعر اللّحم سبعة دراهم للرّطل، واشتدّ القحط على النّاس[5]، ويرجع سبب هذا الخلل حسب المقريزي لقلّة المال وكثرت النّفقات، وطرح البضائع بأغلى الأثمان على التجّار[6].

إضافة إلى أنّ الكثير من الولّاة والحكّام أصبحوا يتلاعبون بالنّقود ويضربونها مزيّفة رديئة، ممّا أدّى إلى اختفاء العملة السليمة المضروبة من الذّهب والفضّة، ممّا تسبّب في قلّة الأقوات وتعذّر وجود المطلوبات، حيث استغلّ التّجار الموقف وأصبحوا يتلاعبون بالعملة، ويخزّنون الغلال ويرفعون أسعارها

---

[1] – انظر الملحق رقم 1 من هذه المذكرة.

[2]– كان القائم بجميع الأمور أيام سلطنة الملك النّاصر، وليس للنّاصر تصرّف معه، ثمّ إنّه أخذ في أساليب السلطنة بعد مقتل الشجاعي، أجمع الأمراء على خلع النّاصر وإقامة كتبغا مكانه، تلقّب بالملك العادل، كانت أيّامه شرّ أيّام الغلاء والوباء وكثرة الأموات، أنظر: المقريزي، السلوك، ج2، ص259.

[3] – سعيد عبد الفتاح عاشور، الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، دط، 1416هـ/1996م، ص273.

[4] – المقريزي، الخطط، ص81.

[5]– وليم موير، المرجع السابق، ص72.

[6] – المقريزي، إغاثة الأمة، ص107.

بشكل مبالغ فيه، حيث عجز العامّة عن شراء ما يقتاتون به[1]، كما وقع غلاء آخر زمن الملك النّاصر محمد بن قلاوون سنة 736هـ/1335م، حيث عزّ القمح ووصل كلّ إردب إلى سبعين درهما، والخبز كلّ خمسة أرطال بدرهم[2]، وتلاعب التّجار بالأسعار، وفي ظلّ هذه الظروف القاسية التي مرّ بها النّاس، جعلتهم يستغيثون بالسّلطان لينظر في أحوالهم، فاستجاب السّلطان لذلك وأمر التّجار أن يبيعوا كلّ إردب من القمح بثلاثين درهما، وفتح السلطان مخازنه، وما كاد ينتهي رمضان حتّى فرج الله تعالى على عباده، فانحطّ السعر وكثرت الغلال وعمّ الأمان[3].

وتكرّرت هذه الأزمة أيام حكم السلطان الأشرف شعبان، حيث عزّ القوت وقلّ وجوده، ومات الكثيرون من الجوع حتّى امتلأت الطّرقات بالجثث، وأعقب ذلك وباء مات فيه الكثير من النّاس، فأمر السلطان بجمع الفقراء، وفرّقهم على الأمراء ومياسير التجار وقد دامت مدّة هذا الغلاء نحو سنتين[4].

كانت هذه بعض الأمثلة عن الأزمات الاقتصادية التي اجتاحت مصر والتي تمثّلت في الغلاء، وكانت السّبب في عدم قدرة النّاس على الاستقرار بها، فتدهور العملة المصرية ورواج الفلوس بشكل كبير، أثّر على الوضع الاقتصادي، فقد نقصت إيرادات الدّولة وأصبحت عاجزة عن سدّ نفقاتها كما أثّر تدهور العملة على الخزينة العامّة، والتي كانت تعتمد في تمويلها على الضّرائب سواء كانت ماليّة أو عينيّة، حيث كان مصدرها الأساسي ضرائب الأراضي الزّراعية، وضرائب الأنشطة التّجارية، والخدميّة، وبقلّة النّقود واختلافها، أصبحت الضّرائب باهظة لذلك امتنع النّاس عن تسديدها، وبذلك قلّت الأموال في الخزينة[5].

كما تأثّر خراج مصر بهذه الأوضاع، حيث تعرّض للنّقصان بسبب تقلّص المساحات المزروعة، والتي يحصّل عنها الخراج، فأيّ تذبذب في ماء النيل بالزّيادة المفرطة التي تؤدّي إلى الفيضان، أو بالنّقصان الذي يؤدّي إلى القحط، ينتج عنه تخلّي بعض الفلاحين عن زراعة أراضيهم، وبالتّالي عدم تحصيل الخراج عنها أو تأجيل التّحصيل، إضافة إلى أنّ الأرض كانت لا تزرع بسبب قلّة اليد العاملة

---

[1] – نضال سعيد حميد و هيفاء عاصم محمد، الأزمات الاقتصادية التي أصابت مصر في خلافة المستنصر بالله الفاطمي 427هـ/1035م إلى 487هـ/1094م، مجلّة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العراق، ع2، 1428هـ/2008م، ص543.

[2] – المقريزي، إغاثة الأمة، ص113.

[3] – المقريزي، السلوك، ج3، ص201.

[4] – المقريزي، إغاثة الأمة، ص114.

[5] – الصاوي، المرجع السابق، ص135.

في الزّراعة، والتي كانت تضطر لهجرة الأرض لاختلال الأمن وانتشار السّلب والنّهب، وعدم اهتمام الدّولة بمشاريع الرّي وإقامة الجسور وتطهير الترع[1].

لقد تطرّقنا سابقا إلى ذكر مبلغ خراج مصر في الإسلام، حسب ما أشار إليه المقريزي، حيث فرض عمرو بن العاص على جميع من بمصر من البالغين دينارين لكلّ شخص، فكان خراج مصر اثني عشر ألف ألف دينار، إلّا أنّ خراج مصر تراجع بعد ذلك بسبب نموّ الفساد، وكثرة الخراب والحروب حسب ما أورده المقريزي[2].

أمّا عن تأثير هذه الأزمات على الحالة السياسية للبلاد فيظهر في تراجع السلطة المركزيّة، والتي تعتبر كمقياس لحالة الدّولة، خاصّة في وقت المجاعات، حيث تلعب السّلطة القويّة دورا مهما في تقليص أضرارها والحدّ منها، إضافة إلى تدهور سلطة الخليفة أمام نفوذ الوزراء واستبدادهم بالأمور، وتمرّد الجند الذين أصبحوا يتدخّلون في الأمور السّياسية، ويستغلّون الأوضاع المضطربة، للنّهب والسّلب[3]، وساعدهم على ذلك ضعف شخصية الخليفة أو الحاكم، وأمام هذا الوضع تعاظم نفوذ الوزراء، وازداد سلطانهم، ويظهر ذلك في اتّخاذهم الألقاب والنّعوت مثل: "أمير الجيوش" و"السّيد الأجلّ" و "السّيد الأفضل" و "سيّد الممالك" وغيرها كما جعلوا الخطبة على المنابر بألقابهم، وشاركوا الخلفاء شارات الخلافة مثل: خطبة الجمعة، وشريط الطراز، وضرب السّكة، وأصبحوا يتدخّلون في تعيين الولّاة وعزلهم، ومنح الإقطاعات، وإصدار المراسيم، وتعيين قادة الجيوش[4].

وقد بلغت سلطة الوزراء أقصاها في أواخر أيام الدّولة الفاطمية، حيث تلقّب الوزراء آنذاك بلقب "سلطان الجيوش"، فقد كانت كلمة السلطان قبل ذلك حكرا على الخليفة فقط.

إضافة إلى انتشار المنازعات بين طوائف الجند ممّا أدّى إلى وقوع صراع مسلّح راح ضحيّته العديد من الخيّالة والرّجالة، وقد انعكست هذه الأزمات على الوضع الأمني للبلاد، وكان من بين نتائجها: انتشار السّلب والنّهب في الأرياف والطّرقات البعيدة عن العاصمة، والطّرق التجارية، وطرق الحجّ، بسبب اشتداد الجوع على النّاس، حتّى وصل الأمر بهم إلى أكل الكلاب والقطط، وفقدت الدّولة سيطرتها على الحدود بسبب ضعفها وانشغالها بإخماد التّمردات[5].

---

[1] – الصاوي، المرجع السابق، ص ص 136،137.

[2] – المقريزي، الخطط، ص98.

[3] – الصاوي، نفسه، ص ص 95،96.

[4] – نفسه، ص84، ص94.

[5] – نفسه، ص101.

أمّا من النّاحية الاجتماعية فقد أثّرت أزمات الغلاء والمجاعات على التركيبة السكّانية بسبب كثرة الوفيات، خاصّة في الأرياف، والنّجمة عن انعدام المؤن وانتشار الأوبئة، هذا ما أدّى بالرّعيّة إلى الانتفاض، والخروج في مظاهرات، مطالبين الخلافة بتوفير الأقوات للشعب والنّظر في أحوال الرّعية[1].

وتتجلّى أكبر مظاهر الظلم الاجتماعي في تمتّع الأمراء بحياة البذخ والتّرف، بنفقات متتالية من السلطان، إضافة إلى أراضي الإقطاع والتي صارت ملكا خاصّا لهم، وتنافسهم في جمع الأموال واكتنازها، مقابل هذا نلاحظ أنّ الطبقة البسيطة من النّاس عاشت أوضاع اجتماعية مزرية، وهذا ما عزّز الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع المصري، وزاد الاحتقان والغضب بين النّاس[2].

مم سبق يظهر لنا أن النظام المالي بشكل خاص، والاقتصادي بشكل عام لمصر الإسلامية، شهد تدهورا كبير، حيث تراجعت موارده، نتيجة أزمات الغلاء المتكرّرة والأوبئة، وقد أثّر هذا بشكل سلبي على جميع المجالات خاصّة الزراعة، والتي تعدّ عصب الحياة الاقتصادية بمصر، باعتبارها بلد زراعي بالدّرجة الأولى، تعتمد اعتمادا كلّيا على نهر النيل، هذا ما انعكس سلبا على مقدار الخراج الذي عرف تراجعا كبيرا، فقلّت بذلك إيرادات الخزينة، إضافة إلى تراجع مبالغ الجباية والتي تعدّ من أهمّ موارد الدّولة.

[1] – قاسم عبده قاسم، عصر سلاطين المماليك، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1415هـ/1994م، ص ص161،160.

[2] – جلايلي أحمد، الحياة الثقافية في مصر المملوكية، مجلة الآداب واللّغات ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ع6، 1438هـ/2017م، ص172.

الـخـاتـمـة

الخاتمة:

هذا واقع الدّولة الإسلامية التي عمل المقريزي من خلال مصنفاته على إبراز أهمية المسكوكات، وتأثيراتها على وضعها الاقتصادي، ومن خلال هذه الدّراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

– المقريزي من أشهر المؤرّخين المسلمين عامّة، ومؤرّخي مصر خاصّة، اهتماما بتحليل الجانب الاقتصادي للدولة الإسلامية، حيث عاصر دولة المماليك، وكانت له الكثير من المصنّفات العلمية التي اهتمّ فيها بتاريخ مصر السياسي والاقتصادي خاصّة في العهد المملوكي.

– نجح المقريزي في عرض تاريخ السكّة الإسلامية، خاصة من خلال مؤلّفه "شذور العقود في ذكر النقود" الذي أسهم فيه بنصيب وافر في التأريخ للواقع الاقتصادي ولعلم النميات، وهو استعراض لتاريخ النقود قبل الإسلام وبعده.

– تداول العرب قبل الإسلام بعض العملات العربية المحلّية القديمة، إلى جانب الدّنانير البيزنطية والدّراهم الساسانية، وقد جاء ذلك بحكم طبيعة العلاقات التجارية القديمة القائمة بين بلاد العرب والدّول المجاورة لها.

– أقرّ الرّسول صلى الله عليه وسلم مع بداية الدّولة الإسلامية، استمرار تداول تلك العملات الأجنبية بقيمتها وأشكالها دون إحداث أي تغيير، وذلك لعدم وجود دور ضرب إسلامية، ونقص الخبرة في ميدان السكّة، إضافة إلى حاجة الدّولة الإسلامية لهذه النّقود في تسيير أمورها المالية والاقتصادية، خاصّة في ميدان الدّعوة والجهاد.

– استمرّ تداول المسكوكات الأجنبية زمن الخلافة الرّاشدة، مع إحداث بعض التغييرات البسيطة خاصّة على العملة الساسانية، وكان ذلك أيّام الخليفة عمر بن الخطاب، والذي يعود إليه الفضل في أنّه أوّل خلفاء الإسلام توجّها نحو فكرة إصدار نقد إسلامي.

– في عهد الخليفتين عثمان وعلي رضي الله عنهما، تم إحداث تغييرات أخرى مماثلة كالتي أحدثها الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، على العملات المتداولة في الدّولة الإسلامية، اعتبرت ضمن محاولات التخلّص من التأثيرات الأجنبية أولا، وتمهيدا لمرحلة لاحقة، غرضها سكّ عملة عربية إسلامية خالصة، ذات طابع إسلامي ثانيا.

– شهد عهد الخلافة الأموية المحاولات الحقيقية والعملية نحو تعريب النّقد، وكان ذلك زمن حكم الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، حيث ظهر أوّل نقد إسلامي خالص متحرّر من كلّ التأثيرات الأجنبية، واستمر تداول هذه العملة الجديدة إلى غاية سقوط الدّولة الأموية.

– حافظت الخلافة العباسية في بداياتها على النموذج النّقدي الأموي دون أي تغيير في الشكل العام أو الوزن، لكنّها ما لبثت أن استحدثت نقدا جديدا بنصوص وأشكال جديدة عبّرت عن سمات الخلافة العبّاسية.

– وقد حملت بعض النّقود أسماء الوزراء والأمراء وولّاة العهد، والمشرفين على سكّ العملة وأسماء مدن الضرب.

– تميّز العهد العبّاسي الثاني بظهور مسكوكات أخرى إلى جانب نقود الخلافة العبّاسية، جاءت معبّرة عن مجرى الأحداث السياسية والاجتماعية، ومعبّرة عن دويلات مستقلّة أو شبه مستقلّة، حيث اختلفت تماما في رموزها ونقوشها وصورها عن العملة العبّاسية الرّسمية.

– تأثّرت المسكوكات المصرية بالأوضاع المتدهورة السّائدة زمن المماليك، حيث انخفضت قيمة الذّهب بعد أن كان أساس كلّ المبادلات التّجارية بسبب رواج الفلوس النّحاسية، وبذلك تنوّعت النّقود واختلفت بين أيدي النّاس، ممّا تسبّب في خلق أزمات اقتصادية كبرى تمثّلت في الغلاء الذي حلّ بمصر وأدّى إلى هلاك النّاس وكثرة المجاعات والأوبئة أيّام المقريزي.

وختاما نأمل أن يكون هذا العمل العلمي الذي حاولنا من خلاله الالتزام بالموضوعية والأمانة العلمية، إضافة جديدة لباقي الأبحاث الأكاديمية التي اهتمّت بهذا الموضوع ونسأل الله تعالى العون والتوفيق والسّداد.

الـــمـــلاحـــق

الملحق رقم1 : مثال عن أزمة من أزمات الغلاء أيام المقريزي[1].

ثم وقع فى أيام المستنصر الغلاء الذى فحش أمره [١]، وشنع ذكره ، وكان أمده [٢] سبع سنين . وسببه ضعف السلطنة ، اختلال أحوال المملكة ، واستيلاء الأمراء على الدولة ، واتصال الفتن بين العربان وقصور[٣] النيل ، وعدم من يزر ما شمله الرى . وكان ابتداء ذلك فى سنة سبع وخمسين وأربعمائة . فنزع السعر ، وتزايد الغلاء ، وأعقبه الوباء حتى تعطلت الأراضى من الزراعة . وشمل الخوف ، وخيفت السبل براً وبحراً ، وتعذر السير إلى الأماكن إلا بالخفارة الكثيرة وركوب الغرر [٤]. واستولى الجوع لعدم القوت ، حتى بيع رغيف خبز فى النداء ، بزقاق القناديل من الفسطاط ، كبيع الطرف بخمسة عشر ديناراً [ص / ١٥] ، وبيع الأردب من القمح [بثمانين ديناراً] [٥]. وأكلت الكلاب والقطط حتى قلت الكلاب ، فبيع كلب ليؤكل بخمسة دنانير ، وتزايد الحال حتى أكل الناس بعضهم بعضًا . وتحرز الناس، فكانت طوائف تجلس بأعلى بيوتها ومعهم سلب وحبال فيها كلاليب ، فإذا مر بهم أحد ألقوها عليه ، ونشلوه فى أسرع وقت وشرحوا لحمه وأكلوه . ثم آل الأمر إلى أن باع المستنصر كل ما فى قصره من ذخائر وثياب [وأثاث][٦] وسلاح وغيره ، وصار يجلس على حصير ، وتعطلت دواوينه ، وذهب وقاره . وكانت نساء القصور تخرجن ناشرات شعورهن تصحن : «الجوع ! الجوع ! » ، تردن المسير إلى العراق ، فتسقطن عند المصلى ، وتمتن جوعًا .

[1] – المقريزي، إغاثة الأمة، ص98.

الملحق رقم2: جدول مقادير الأوزان والمكاييل والمقادير الشرعية[1].

الوحدة	المقدار	القيمة بالغرام
الفلس	$\frac{1}{72}$ حبّة	0،00082 غ
الخردلة	$\frac{1}{6}$ حبّة =	0،01033 غ
الحبّة	6 خردلات =	0،062 غ
الطسوج	2 حبات =	0،124 غ
القيراط للأشياء وللفضّة	4 حبّات =	0،248 غ
قيراط الذّهب	$3\frac{3}{7}$الحبّة = 3،42 حبّة =	0،2120 غ
الدّانق	8 حبّات	0،496 غ
درهم الفضّة	48 حبّة	2،976 غ
درهم الأشياء	51 حبّة	3،171 غ
الدّرهم البغلي	64 حبّة	3،776 غ
المثقال للأشياء	68 حبّة	4،5 غ
المثقال للذّهب	76 حبّة	4،24 غ
النّواة	240 حبّة =5 دراهم	14،88 غ
أوقية الفضّة	1920 حبّة= 40 درهما	119،04 غ
أوقية الأشياء	360 حبّة =7،5 درهما	23،782 غ
رطل الفضّة	23،40 حبّة = 480درهما= 12أوقية	1428،48 غ
رطل الأشياء	6557 حبّة=128،57درهما= 22أوقية	407،695 غ
المن	131114حبّة=257،14درهما=24أوقية =رطلان	815،39 غ

[1] – رباح، المرجع السابق، ص103، (بتصرّف).

الملحق رقم3: نماذج من المسكوكات الأموية[1].

دينار أموي ضرب عبد الملك بن مروان سنة 79هـ/698م.

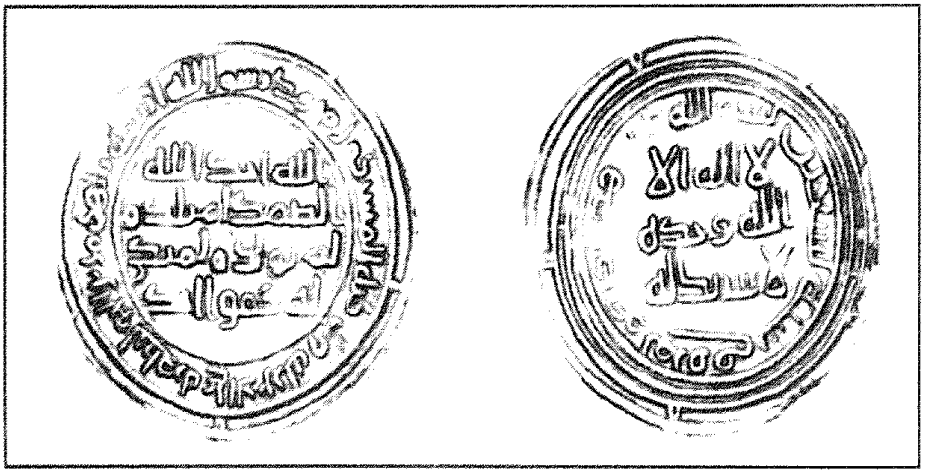


درهم أموي ضرب هشام بن عبد الملك سنة 109هـ/728م.



[1] – أحمد الحمد الموسى وسلوى مقرن النعيمي، المسكوكات الإسلامية، إشراف إبراهيم جابر الجابر، هيئة المتاحف القطرية، الدّوحة، قطر، دط، 2006، ص ص 36،37.

الملحق رقم4: رسم توضيحي لدرهم ضرب الخليفة المهدي[1].



الملحق رقم5: درهم ضرب الخليفة هارون الرشيد سنة 173هـ/720م[2].



[1] – رباح، المرجع السابق، ص322.

[2] – أحمد الحمد، المرجع السابق، ص33.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

– القرآن الكريم، مجمّع البحوث الإسلامية، الإدارة العمّة للبحوث والتأليف والترجمة، الأزهر، دار بن الجوزي، القاهرة، مصر، 1428هـ/2009م.

1– ابن الأثير أبو الحسن بن علي بن أبي الكرم محمد بن واحد الشيباني (ت630هـ/1233م)، الكامل في التاريخ، ج4، تح محمد يوسف دقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1407هـ/1987م.

2– ابن الأثير أبو الحسن بن علي بن أبي الكرم محمد بن واحد الشيباني (ت630هـ/1233م)، أسد الغابة في معرفة الصحابة، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1433هـ/2012م.

3– ابن تغري بردي جمال الدّين يوسف (ت874هـ/1407م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج7، تح محمد حسين شمس الدّين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1413هـ/1992م.

4– الحموي ياقوت أبو عبد الله (ت626هـ/1229م)، معجم البلدان، ج1، 2، 3، 5، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، 1397هـ/1977م.

5– ابن خلدون عبد الرحمان (ت808هـ/1406م)، المقدمة، تح سهيل زكّار، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، 1421هـ/2001م.

6– ابن خلكان أبو العبّاس شمس الدّين أحمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تح إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، دت.

7– الذّهبي شمس الدين (ت748هـ/1374م)، سير أعلام النبلاء، 3، 4، 5، 6، 15، 20، 21، 23، تح شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط1401هـ/2001م.

8– الزّركلي خير الدّين، الأعلام، 1، 4، 5، 6، 7، 8، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط15، دت.

9– الزّهري محمد بن سعد، الطبقات الكبير، ج5، تح علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ممصر، ط1421هـ/2001م.

10– السّخاوي شمس الدين محمد (ت902هـ/1497م)، الضوء اللّامع لأهل القرن التاسع، ج2، دار الجيل، بيروت، لبنان، دط، دت.

11- ابن عساكر أبو القاسم علي بن الحسن، تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها ومن حلها من الأماثل واجتاد بنواحيها من وارديها وأهلها، ج4، تح محب الدّين أبي سعيد العمروي، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، 1415هـ/1995م.

12- القلقشندي أبو العبّاس أحمد، صبح الأعشى، ج3، دار كتب الخديوية، القاهرة، مصر، دط، 1332هـ/1914م.

13- المالكي أبو بكر عبد الله بن محمد، رياض النّفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهّادهم ونسّاكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، ج1، تح بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1403هـ/1983م.

14- الماوردي علي بن حبيب (ت450هـ/1058م)، الأحكام السلطانية والولايات الدّينية، تح سمير مصطفى، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1428هـ/2008م.

15- الماوردي علي بن حبيب (ت540هـ/1058م)، الرتبة في طلب الحسبة، تح أحمد جابر بدران، دار الرسالة، القاهرة، مصر، ط1423هـ/2002م.

16- المروزي أبو عبد الله محمد بن منصر، مختصر قيام الليل، دار الطحاوي للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط1408هـ/1988م.

17- المقريزي تقي الدّين (ت845هـ/1441م)، الأوزان والأكيال الشرعية، تح سلطان بن هليل بن عيد المسمار، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1428هـ/2007م.

18- المقريزي تقي الدّين، إتّعاظ الحنفا بأخبار الأئمّة الفاطميين الخلفا، ج1، تح جمال الدّين الشيال، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث، القاهرة، مصر، دط، 1416هـ/1996م.

19- المقريزي تقي الدّين، إغاثة الأمّة بكشف الغمّة، تح كرم حلمي فرحات، عين للدّراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، ط1428هـ/2007م.

20- المقريزي تقي الدّين، الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام، تح عبد النعيم ضيفي وعثمان عبد النعيم، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، دط، 1426هـ/2006م.

21- المقريزي تقي الدّين، التخاصم بين بني أميّة وبين هاشم، تح حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، مصر، دط، 1409هـ/1988م.م

22- المقريزي تقي الدّين، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج1، 2، 3، 6، تح محمدعبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1417هـ/1997م.

23- المقريزي تقي الدّين، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج1، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، دت.

24- المقريزي تقي الدّين، النحل عبر النّحل، تح أحمد السايح والسيد الجميلي، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، مصر، دط، دت.

25- المقريزي تقي الدّين، النّقود الإسلامية القديمة، مطبعة جوانب، القسطنطينية، دط، 1409هـ/1862م.

26- المقريزي تقي الدّين، إمتاع الأسماع بما للرّسول من الانباء والأموال والحفدة والمتاع، ج1، تح محمد جميل غازي، دد، دت، دط.

27- المقريزي تقي الدّين، تاريخ الأقباط، تح عبد المجيد دياب، دار الفضيلة، دد، دب، دط، دت.

المقريزي تقي الدّين، تاريخ المقفى، ج1، محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1411هـ/1991م.

28- المقريزي تقي الدّين، تجريد التوحيد، تح ياسين بن علي بن سالم الحوشبي العدني، دار عمر بن الخطاب، القاهرة، مصر، ط1428هـ/2007م.

29- المقريزي تقي الدّين، درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، ج1، تح محمود الجليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، دط، 1423هـ/2002م.

30- المقريزي تقي الدّين، رسائل المقريزي، تح رمضان البدري وأحمد مصطفى قاسم، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط1419هـ/1998م.

31- المقريزي تقي الدّين، شذور العقود في ذكر النّقود (مخطوط)، جامعة الملك سعود للمخطوطات، تاريخ النسخ، 1018هـ/1609م.

32- المقريزي تقي الدّين، فضل آل البيت، تح محمد أحمد عاشور، دار الإعتصام، القاهرة، مصر، دط، 1401هـ/1980م.

33- ابن منظور أبو الفضل جمال الدّين محمد، لسان العرب، مج10، دار صادر بيروت، لبنان، دط، دت.

المراجع:

1– جمعة علي، المكاييل والموازين الشرعية، دار الرسالة، القاهرة، مصر، ط2، 1430هـ/2009م.

2– مورجان فيكتور، تاريخ النّقود، تر نور الدّين خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، دط، 1413هـ/1993م.

3– موير السير وليم، تاريخ دولة المماليك في مصر، تح محمود عابدين وسليم حسن، القاهرة، مصر، ط1415هـ/1995م.

4– الحسيني محمد الباقر، تطوّر النّقود العربية الإسلامية، دار الجاحظ، بغداد، العراق، ط1430هـ/1996م.

5– رباح محمد إسحاق، تطوّر النّقود الإسلامية حتى نهاية عهد الخلافة العبّاسية، دار كنوز المعرفة، عمان، دط، 1428هـ/2008م.

6– رحاحلة إبراهيم القاسم، النقود ودور الضرب في الإسلام في القرنين الأولين 132–365هـ/794–975م، مكتبة مدبولى، القاهرة، مصر، ط1420هـ/1999م.

7– شاكر مصطفى، التاريخ العربي والمؤرّخون دراسة في تطوّر علم التاريخ ومعرفة رجاله في الإسلام، ج3، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1411هـ/1990م.

8– الصاوي أحمد السيد، مجاعات مصر الفاطمية الأسباب والنتائج، دد، بيروت، لبنان، ط1490هـ/1988م.

9– الصايغ خالد، النّقود الإسلامية، المجمع الثقافي، أبوظبي، الإمارات، دط، 1413هـ/2002م.

10– عاشور سعيد عبد الفتاح، الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، دط، 1416هـ/1996م.

11– عاشور سعيد عبد الفتّاح، العصر المماليكي في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط2، 1396هـ/1975م.

12– رمضان عاطف منصور محمد، النقود الإسلامية وأهمّيتها في دراسة التاريخ والآثار والحضارة الإسلامية، زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط1429هـ/2008م.

13– عزّ الدّين محمد كمال الدّين، المقريزي مؤرّخا، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1410هـ/1990م.

14– عمارة محمد، قاموس المصطلحات الإقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط1413هـ/1993م.

15– قاسم عبده قاسم وعلي السيد علي، الأيوبيون والمماليك التاريخ السياسي والعسكري، عين للدّراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، دط، دت.
16– قاسم عبده قاسم، عسر سلاطين المماليك، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1415هـ/1994م.
17– الكرملي البغدادي أنستاس ماري، النّقود العربية وعلم النميات، المطبعة العصرية، القاهرة، مصر، دط، 1360هـ/1941م.
18– المازندراني موسى الحسيني، تاريخ النّقود الإسلامية، دار العلوم، بيروت، لبنان، ط3، 1408هـ/1987م.
19– المناوي محمد عبد الرّؤوف بن تاج العارفين بن علي، النقود والمكاييل والموازين، تح رجاء محمود السامرائي، دار الحرية، العراق، دط، 1401هـ/1981م.

الرسائل الجامعية:

1– أدرغال سارة وبوخضرة صبرينة، جباية الأموال من خلال كتابي شذور العقود في ذكر النّقود وإغاثة الامة بكشف الغمة للمقريزي –أنموذجا–، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الوسيط، إشراف موسى هيصام، جامعة يحي فارس المدية، 1438هـ/2017م.

المجلات:

1- جلايلي أحمد، الحياة الثقافية في مصر المملوكية، مجلة كلية الآداب واللّغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ع2، 1438هـ/2017م.
2- سعيد نضال حميد وعاصم هيفاء محمد، الأزمات الاقتصادية التي أصابت مصر في خلافة المستنصر بالله الفاطمي 427هـ/1035م إلى 487هـ/1094م، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ع2 ، العراق، 1438هـ/2008م.
3- العناسوة محمد، المسسكوكات مصادر وثائقية للمعلومات في التاريخ الإسلامي دراسة تحليلية للعملات الأندلسية والفاطمية والمرابطية والموحدية في المغرب العربي، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج43، ع1، الأردن، 1437هـ/2016م.
4- منشد نصر الله جواد كاظم، الإمام على وتعريب النّقود في الإسلام دراسة النّظام النّقدي في القرن الأوّل من الدّولة الإسلامية، جامعة البصرة، كلية الآداب قسم التاريخ، جامعة البصرة، العراق، ع2، 1434هـ/2013م.
5- الموسى أحمد الحمد ومقرن النعيمي سلوى، المسكوكات الإسلامية، إشراف إبراهيم جابر الجابر، هيئة المتاحف القطرية، الدوحة، قطر، 2006م.

فهـرس
الموضوعات

فهرس الموضوعات:

الشكر

الإهداء

العنوان

مقدمة.....1

مدخل.....6

أ – تعريف النقود (العملة والمسكوكات).....6

ب – أنواع النقود.....7

ج – أهمية دراسة المسكوكات.....8

المبحث الأول: التعريف بالمقريزي وكتاباته.....**11**

أولا: التعريف بالمقريزي.....12

ثانيا: مؤلّفاته.....16

ثالثا: المقريزي مصلحا اقتصاديا.....22

المبحث الثاني: المسكوكات الإسلامية من خلال مصنفات المقريزي.....**25**

أولا: نقود العرب قبل الإسلام.....26

ثانيا: النقود على عهد النبوّة والخلافة الراشدة.....28

ثالثا: نقود الخلافة الأموية والعباسية.....31

المبحث الثالث: المسكوكات وتأثيرها على الأوضاع العامة – المسكوكات المصري أنموذجا–.....**45**

أولا: النقود المصرية من خلال مصنفات المقريزي.....46

ثانيا: تأثيرات العملة على الأوضاع العامة بمصر.....53

الخاتمة.....58

الملاحق.....60

قائمة المصادر والمراجع.....65

فهرس الموضوعات.....